رؤية حزب الجيل الديمقراطي

مكتب الرئيس

السيدة الاستاذة الدكتورة رشا راغب

مدير الأكاديمية الوطنية للتدريب

تحية طيبة وبعد ،،،

اشكركم شكرا جزيلا على دعوتكم لحزب الجيل الديمقراطى للمشاركة فى الحوار الوطنى الذى دعا إليه السيد رئيس الجمهورية وتنفيذا لما جاء فى خطابكم نتشرف بإرسال رؤية حزب الجيل فى محاور الحوار والملفات الخاصة بكل محور مع تمنياتي لكم بالتوفيق والنجاح وتحقيق ما يصبو اليه الرئيس السيسى من دعوته الحوار الوطني .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ...

رئيس حزب الجيل الديمقراطي

ناجى الشهابي

تصور حزب الجيل الديمقراطي للحوار الوطني

يري حزب الجيل ان يتم تقسيم الحوار الوطني الي 3 مؤتمرات متخصصة

مؤتمر سياسي – مؤتمر اجتماعي – مؤتمر اقتصادي

اولاً محاور المؤتمر السياسي

1. قوانين الاحزاب .
2. القوانين المنظمة للحياة السياسية في مصر .
3. المحليات ودورها ومناقشة القانون وتعديلاته .
4. مستقبل الحياة الحزبية في مصر .
5. كيفية دمج المفرج عنهم في المجتمع .
6. ميثاق اخلاق العمل السياسي في مصر .
7. الامن المائي المصري والتحديات الراهنة .
8. الانعكاس السياسي للشارع المصري بعد مشروعات حياة كريمة .
9. الامن القومي والسيادة الوطنية .
10. النظام الاقليمي العربي وتحديات الشرق الاوسط .
11. التحديات السياسية و المتغيرات الخارجية .

ثانيًا محاور المؤتمر الاجتماعي والثقافي

1. تجديد الخطاب الديني .
2. المواطنة وحقوق الانسان .
3. الحفاظ علي الهوية المصرية .
4. العدالة الاجتماعية وسبل تعزيز تكافئ الفرص في المجتمع .
5. التعليم وسوق العمل .
6. دمج القطاع الخاص بالتنمية والإجراءات الحمائية المجتمعية .

ثالثًا محاور المؤتمر الاقتصادي

1. مستقبل وتحديات الصناعة الوطنية .
2. المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
3. الشباب وريادة الاعمال .
4. مستقبل صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر .
5. اليات وسياسات جذب الاستثمار الاجنبي
6. السياسات النقدية والمالية المدعمة للاستقرار الاقتصادي
7. استراتيجيات التعامل مع الازمة الراهنة اقتصادية في النظام المالي العالمي ونظم التجارة الدولية
8. مستقبل الوظائف في مصر
9. الاقتصاد الاخضر

مقدمة

مثلما دفع جنودنا من القوات المسلحة أرواحهم وأجسادهم ثمنا للحفاظ على مصر الدولة والشعب ، أثر **حزب الجيل الديمقراطي** كأحد القوى السياسية الصمت في زمن محن مرت به الدولة المصريين كانت فيه الكلمات أقوى من الرصاص، وكانت فيه حالة القيام من حالة السبات الى حالة العمل والبناء أولى من حالات الخلاف المصاحبة لإختلاف وجهات النظر حول تطوير أليات العمل والبناء ، ففي **حزب الجيل** نعلم يقينا حسن النوايا والإخلاص للقيادة السياسية تجاه مصر وشعبها، وكانت رؤيتنا منذ سنوات أن حالة الحوار يقينا قادمة لحصد ثمار العمل والعرق والدفاع عن مصر في السنوات السابقة والبدء في مطالعة المدارس ووجهات النظر الأخرى في إدارة شئون البلاد ، **نؤمن** بالتطورات الحادثة عالميا في نماذج الممارسة السياسية وتغير أنماط العمل الحزبي في عصر التكنولوجيا كأداة إتصال بين الشعوب والأنظمة فأعادنا تشكيل جسد الحزب من الداخل بكوادر شابة متنوعة ومتميزة ومتخصصة ومؤهلة علميا وثقافياً في مجالات الشأن العام ومندمجة بالشارع السياسي .

أن أوراق العمل التي أعدها كوادرالحزب يرؤى علمية قابلة للتطبيق واقعياً في **السياسة** و**الإقتصاد** و**الصناعة** و**الإستثمار** و **التعدين** و **الاعلام** و **التعليم** و **الصحة** وغيرها من الملفات والمحاور - بالمرجعية والمفاهيم مصرية - ستكون **رؤية حزب الجيل الديمقراطي** في هذا الحوار.

أدركنا في **حزب الجيل الديمقراطي** منذ اللحظة الأولى التي طرح فيها الدعوة للحوار ، أن هذا نداء مصر الدولة والشعب في ظل **تحديات تاريخية** جديدة كونها جزء من العالم تؤثر فيه وتتأثر به ، فكانت السمة والفلسفة المشتركة في كل أوراق العمل التي كونت رؤية الحزب القابلية وسهولة التطبيق وسرعة الأثر لتحقيق نسبة من الرضا بالشارع المصري ، وهي كالأتي:

المحاور الرئيسية للرؤية

- المحور السياسي .
  - المحليات ودورها في رفع معدلات الرضا الشعبي .
  - تفعيل المادة 103 من الدستور .
  - تعزيز المشاركة بالعمل السياسي.
  - دعم مراكز الابحاث التابعة للاحزاب .
- المحور الاقتصادي .
  - إجراءات اقتصادية عاجلة لتحفيز الأستثمار ورفع معدلات الأداء الأقتصادي .
  - دعم الصناعة الوطنية .
  - خطة عمل دعم الصناعات النسيجية في مصر .
  - تطوير شركات قطاع الاعمال والقطاع العام .
  - تطوير معامل تكرير البترول .
- المحور التعليمي والثقافي .
  - التعليم و سوق العمل .
  - الثقافة والاعلام في الجمهورية الجديدة .
- المحور الأجتماعي .
  - مواجهة الغلاء والاحتكار والسيطرة على الأسواق .
  - تحفيز المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص .

المحور السياسي

اولاً - المحليات ودورها في رفع معدلات الرضا الشعبي

تأتى أهمية اصدار قانون الإدارة المحلية الجديد من كونة استحقاق دستوري وفقا لنص الدستور المصري المعدل لعام 2014 بدلا من وضعه في الدرج حتى الان ، بصرف النظر عن الأسباب التي أدت إلى تأخير إصداره ، فنحن في وقت تعمل فيه الإدارة المحلية بدون مجلس محلى منتخب وهو المكمل الأساسي للنظام المحلى والرقيب الشعبي عليها والمتابع لها وهو المسئول عن تطبيق اللامركزية ودونه يختل العمل المحلى وتتوقف التنمية المحلية في المحافظات ويزيد الفساد وتضيع موارد المحافظات ويقل التواصل مع المواطنين واشياء أخرى كثيرة تؤثر على مستقبل مصر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

فلا اصلاح وتنمية اقتصادية ولا استثمار حقيقي بدون إدارة محلية قوية يتابعها مجالس محلية منتخبة وهذا يتطلب اصدار قانون المحليات بشكل عاجل ودون إبطاء وخاصة انه استحقاق دستوري كان يتطلب إصداره في دور الانعقاد السنوي الأول من الفصل التشريعي الأول لان الدستور المصري المعدل لعام 2014 نص على السلطة التنفيذية في البلاد تتكون من ثلاث أفرع رئيسية هي :- الفرع الأول رئيس جمهورية مصر العربية ، الفرع الثانى الحكومة المصرية ، والفرع الثالث هي المحليات -إدارة محلية ، ومجالس محلية منتخبة - والتي تنقسم بدورها إلى إدارة محلية تتكون من المحافظين ونوابهم ورؤساء المراكز والاحياء والاقسام ، ومجالس شعبية محلية منتخبة على مستوى الوحدة القروية والمركز والحى والقسم والمحافظة ، وهذا معناه طبقا للدستور ان السلطة التنفيذية لم تستكمل مكوناتها الدستورية لعدم انتخاب المجالس المحلية.

فإصدار قانون المحليات له الأولوية القصوى لأنه من القوانين المكملة للدستور ولان المجالس المحلية بكل مستوياتها تم حلها بعد احداث يناير 2011 ، لذلك يلزم دستور 2014 الدولة لإصدار قانون المحليات واجراء انتخابات المجالس المحلية فورا ، فمنذ ان تم حل جميع المجالس المحلية ولم يتم إيجاد البديل المناسب الذى يمكن مشاركة السلطة التنفيذية فى الوحدات الإدارية أو مراقبة أدائها.

فضلا من ان أهمية قانون المحليات في الحفاظ على المشروعات العظمية التي تقوم الدولة والتي تحتاج إلى إدارة محلية قوية لحسن ادارتها.

لا يخفى ان المحليات أداة رئيسية في رفع معدلات الرضا الشعبي حيث ان تواجد ممثلين للشعب عن طريق انتخابات المحليات هو ضمانة حقيقية للتواصل بين الدولة والمواطنين في الاحياء والقرى والمحافظات ، وان كان يوجد تواصل على المستوى القومي عن طريق السلطات الثلاث إلا انه مازال غائب على المستوى المحلى ، ونعتقد ان غياب هذا التواصل أهم وأبرز أسباب عدم شعور البعض من المواطنين بالرضا وغياب الوعى الجمعي بقضايا الوطن ويمثل أيضا هذا الغياب فجوة بين السلطة والشعب لعدم شعور المواطنين الإنجازات العظمية التي تبذل على الأرض ، حيث ان المجالس الشعبية المحلية تلعب دورا هاما لخدمة وتحسين جودة الحياة للمواطن المصري وكانت أداة التواصل بين المواطنين والسلطة التنفيذية.

فالتنمية المجتمعية والمستدامة على كافة المحاور الثقافية والفكرية والاقتصادية والأمنية تبدأ من المحليات والمجالس الشعبية حيث انه يمكن تفعيل مشاركة المجتمع المدني وأبناء الاحياء والقرى من خلال المجالس الشعبية المنتخبة في بناء المدارس والمستشفيات وغيرها والمشاركة من أبناء المجتمع في تحسين الخدمات بجانب مؤسسات الدولة.

وفى حال ما إذا انتقلت مصر إلى نظام الحكم المحلى، الذى يقوم على انتخاب كل الوحدات المحلية من أصغر موظف إلى المحافظ ستصبح بمثابة برلمان كامل في محيط نشاطه، ما يساعد بشكل كبير ومنجز فى القضاء على الفساد وجعل الإنجازات التي تتم ملموسة وملحوظة للمواطن البسيط.

المجالس الشعبية هي افضل نموذج للتمثيل الشعبي في القرى والمدن الصغيرة والاحياء والضواحي التي تساهم في حل ومعالجة للمشكلات الحياتية للمواطن، فلا يمكن انكار ان المجلس الشعبي المحلى هو الأكثر اتصالا بالناس بشكل مباشر مما يؤكد ضرورة ان تكون انتخابات المحليات نزيهة وغير فاسدة.

فلا شك ان الفساد الإداري في المحليات هو أخطر ما يواجه الجهاز البيروقراطي الحكومي، وهو السبب الرئيسي لفقدان الناس الثقة في النظام السياسي.

فلا يخفى ان كل الإجراءات الخاصة بتوفير الخدمات والسلع ومراقبه الأسعار وتنظيم المرافق العامة والإسكان والبنية الأساسية والحياة اليومية بشكل عام تخضع للإدارات المحلية في المحافظات فالمحليات هي العامود الفقري لمنظومة الحياة اليومية للمواطنين.

لذلك فإن وجود مجالس محلية منتخبة على عدة مستويات من القرية إلى المحافظة تراقب أداء الإدارة المحلية وترشده أمر مهم للغاية من أجل توفير حياة معيشية أفضل للمواطنين، والتيسير عليهم خاصة بالنسبة لإجراءات الحصول على المرافق والخدمات كما أن المحليات تعد المدرسة الأساسية التي يمكن من خلالها إعداد كوادر تعنى بالعمل العام في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، خاصة أن نظام الانتخابات في المجالس المحلية يعطى فرصة كبيرة لمختلف فئات المجتمع خاصة المرأة والشباب.

-أهمية المحليات بالنسبة للدولة (على المستوى الداخلى والمستوى الدولى) :

- أهمية أجراء انتخابات المجالس المحلية على المستوى الداخى :

تكمن أهمية اجراء الانتخابات المحلية على المستوى الداخلى في عدة محاور ابرزها واهمها :

-تطبيق القاعدة الدستورية التي اقرها دستور مصر الحالي المعدل لعام 2014 ومن ثم التزام الدولة بوثيقة التعاقد بينها وبين الشعب (الوثيقة الدستورية) .

نص المواد من 175 إلى 181 من الدستور المصري المعدل لعام 2014 (المصدر الدستور المصري)

فضلا من ان بإصدار قانون الإدارة المحلية تكتمل الاستحقاقات الدستورية الثلاث المستوحاه من روح الدستور المصرى (السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية ، السلطة القضائية ، الإدارة المحلية والمجالس المحلية المنتخبة).

-فضلا من أهمية المحليات في تحقيق الرضا الشعبي للمواطنين (عدالة الحكم الرشيد) حيث ان المجالس المحلية هي حلقة الوصل بين المجتمعات المحلية والسلطة التنفيذية والتشريعية في الدولة ، إذ تعد هي المسئولة الأولى عن التنمية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية لمجتمعاتها المحلية ، بالمشاركة مع الأجهزة التنفيذية لوحداتها الإدارية ، ومن هنا تتبوأ انتخابات هذه المجالس أهميتها وحيويتها ، إذ تضع الدولة الضوابط والمعايير الدقيقة ، التي تضمن إفراز العناصر المؤهلة بما يضمن تحقيق المهام المنوطة لهذه المجالس بأعلى عائد، وبما يحقق التنمية والازدهار لمجتمعنا.

القضاء على الفساد الإداري وتحقيق التنمية المستدامة : إن وجود قاعدة قوية في المحليات يعني مواجهة الفساد في كافة القطاعات ويعني رقابة على الأسعار والتموين، والبناء والاستثمار، وغيرها من القطاعات ، لأن المحليات والأحياء البوابة الأساسية لإصلاح أو فساد العديد من المشروعات، وإن كنا نركض لتحقيق التنمية المستدامة ، فلابد من التوعية بأهمية المجالس المحلية التي بدورها تحفظ وترسخ هذه التنمية ، لأنه ببساطة المحليات تتعلق بكافة التفاصيل التي تحسن مستوى معيشة المواطنين ، بداية من الرقابة على الأسعار والمواصلات العامة والخدمات الحيوية المهمة ، وانتهاء بخلق وعي سياسي لدى المواطنين والقضاء على الفساد من الجذور.

-أهمية أجراء انتخابات المجالس المحلية على المستوى الدولي:

تؤكيد التزام جمهورية مصر العربية بملفات الإصلاح السياسي والاقتصادي ولاسيما تلك المتعلقات بتمكين الشباب والمراة في الحياة السياسية.

المساهمة في القيمة الاقتصادية المصرية وزيادة الإنتاج مما يساهم في تقليص نسب الدين الخارجي

حيث لا يخفى ان زيادة الإنتاج احد اهم عوامل تقليص الدين الخارجي ومن اهم محاور تحقيقها هو تسهيل انشاء المصانع وتقليص نسب الفساد التي تحجم صغار الصناع الوطنيين من التعاون مع الجهات التنفيذية ، وبأجراء الانتخابات المحلية وتفعيل ادواتها الرقابية والتعاونية بين الجهات التنفيذية (التي قررها الدستور والقانون).

أهمية المجالس المحلية الشعبية في ضوء الصلاحيات الموسعة التي منحها الدستور وقانون الإدارة المحلية الجديد لهذه المجالس فيما يتعلق بمشاركتها في إقرار السياسات العامة وموازنات المحليات، بالإضافة إلى الدور الرقابي للمجالس الشعبية المحلية على الأجهزة التنفيذية بالمحليات بمختلف مستوياتها وإلى أي مدى من الممكن أن تشهد المحليات تغيير على المستوى الخدمي في الأحياء بعد انتخاب المجالس المحلية، ودور الشباب في تلك الانتخابات لاستكمال خطة الدولة في تفعيل دور الشباب وتمكين القادر منهم على تحمل المسئولية في كافة المؤسسات بكل أنحاء الجمهورية.

اننا في حزب الجيل الديمقراطي ندعو إلى سرعة اصدار قانون المحليات وانتخاب المجالس المحلية على مستوياتهم المختلفة على مستوى المجمع القروى والمراكز والاحياء والاقسام والمحافظات فهذه المجالس هي حلقة الوصل الطبيعية بين المحافظين ونوابهم ورؤساء المركز والاحياء والاقسام

وهـذا يسـاهم فـي حـل مشـاكل المـواطنين ويخفـف مـن معـانتهم ممـا يسـاهم فـي زيـادة الرضـا الشعبي على الدولة والحكومة من جانب أبناء شعب مصر العظيم.

وفـى هـذا الإطـار نطالـب فـي هـذه الورقـة ان يتعامـل الـوزراء مـع المحافظـات والمـديريات التابعـة عـن طريـق المحـافظين ولـيس بعيـدا عـنهم وهـذا يتطلـب امـداد الـوزراء بعـد تكلـيفهم بمهـامهم الوزاريـة بالمعلومـات الأساسـية عـن الإدارة المحليـة وقـانون المحليـات وفلسـفة الإدارة المحلية.

ثانيًا - تفعيل المادة 103 من الدستور

الدستور المصرى هو كتاب الوطن الأعلى الذى يحدد نظام الحكم فى البلاد ويمنح لكل سلطة من سلطات الدولة صلاحياتها ومهامها وهو أبو القوانين وقد صدر باسم الشعب لك تلتزم سلطات الدولة الثلاثة التنفيذية والتشريعي والقضائية بتنفيذ كل مواده المختلفة التى وافق عليها الشعب فى استفتاء عام ..لذلك يدعو حزب الجيل فى هذه الورقة بتنفيذ المادة 103 منه والقاضي بضرورة تفرغ عضو مجلس النواب وعضو مجلس الشيوخ لمهام العضوية وهو نص معمول به فى كل دساتير دول العالم وكان منصوص عليها أيضا فى دساتير مصر السابقة ولكنها كانت سمحت في القانون باستثناء البعض من شرط التفرغ الكامل لأداء مهام العضوية ولكن دستور يناير 2014 لم يسمح باستثناء البعض من شرط التفرغ ونص صراحة على التفرغ لمهام العضوية فقالت المادة 103 من الدستور : يتفرغ عضو مجلس النواب لمهام العضوية ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وفقاً للقانون وهنا النص واضح أن يتفرغ عضو مجلس النواب لممارسة مهام العضوية ولا يشغله عنها أى عمل آخر سواء كان عملاً وظيفياً فى الحكومة أو فى القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو فى الجامعات أو الإدارة المحلية أو القطاع الخاص أو كان موقعاً منتخباً فى الأندية والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات الرياضية والنص يؤكد أن عضوية البرلمان مثل الفريك لا تحب شريك وهو المعنى الذى قصده المشرع الدستورى فى دستور يناير 2014 وهو محق تماماً فيه.

فمهام العضوية جسيمة وخطيرة وتتطلب من النائب التفرغ التام لممارستها وهى منصوص عليها فى الدستور فى المادة 101 التى تنص على: يتولى مجلس النواب سلطته التشريعية وإقرار السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية بأفرعها الثلاثة المنصوص عليها فى التنفيذية وعلى الأخص على رئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين وباقى مؤسسات الدولة من خلال الأدوات الرقابية والمحاسبية والتقويمية المنصوص عليها فى الدستور مثل تقديم البيان العاجل والسؤال وطلب الإحاطة حتى الوصول إلى أخطرها وهو تقديم الأستجواب أى اتهام الحكومة أو أحد أعضائها.

وهو يتطلب لو أقتنع به أعضاء المجلس وصوتوا لصالح مقدمه أن تقدم الحكومة أستقالتها لو كان مقدماً إلى رئيسها أو يقدم الوزير أستقالته لو قدم إليه وهذه المهام جسيمة وخطيرة وتأخذ كل وقت النائب لذا كان المشرع حصيفاً ودقيقاً عندما نص فى المادة 103 على تفرغ العضو لمهام العضوية والنص يلزم كل أعضاء المجلس منتخبين ومعينين بالتفرغ لمهام العضوية وهذا معناه أن يترك العضو كل شيء يشغله عن أداء مهام العضوية سواء كان يشغل منصباً حكومياً أو فى القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو الجامعات أو القطاع الخاص وهذا النص يلزم رجل الأعمال بأن يترك إدارة أعماله لغيره ليحقق نص التفرغ الدستورى ...، ويتطلب من يشغلون مناصب منتخبة فى الأندية والنقابات المهنية أو العمالية أو الاتحادات الرياضية ترك مواقعهم..

لذا نعرض هذه الورقة لتعرض فى الحوار الوطنى وسوف يكون تنفيذ النص الدستورى بتفرغ النائب لمهام العضوية تأثير كبير فى تحقيق الرضاء الشعبى الذى نرجوه ويؤكد للرأى العام عزم الدولة على احترام نصوص الدستور بتخيير النواب بين التفرغ لأداء مهام المجلس الرقابية والتشريعية أو الاستقالة من عضويته علما بأن تنفيذ هذا النص الدستورى يحصن أعمال المجلس التشريعية والرقابية من البطلان من قبل المحكمة الدستورية العليا لو وصل الأمر إليها ...

ثالثًا تعزيز المشاركة بالعمل السياسي ورفع معدلات الرضاء بالشارع

عادة فحص ملفات العاملين بالدولة ووزاراتها وهيئاتها الاقتصادية المستبعدين والمفصولين بتعليمات أمنية والمفصولين بموجب قانون 135 اسنة 2021 الفصل بغير الطريق التأديبي وإعادتهم لأعمالهم .

أ – إنطلاقا من قرارالسيد الرئيس بإعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي التي تبعها قرار سيادته بإعادة المعفو عنهم إلى أعمالهم وغلى جامعاتهم دون قيد أو شرط وتوجيه سيادته للجهات الحكومية والأجهزة الأمنية بذلك ، فإن الواقع يكشف عن عشرات الألاف من العاملين قد تضرروا ومن ورائهم مئات الالاف من أفراد أسرهم وعائلاتهم من جراء تعليمات أمنية - غير مكتوبة في أغلب الأحوال - بالإستبعاد او التجميد أو الفصل من أعمالهم دون تحقيق في إتهامات أو مواجهة بأدلة وإنما بشبهات يغلب عليها الظن وليس الدليل ، فإذا كان العفو شمل ماهو ثابت بالدليل والتحقيق والأحكام القضائية ، فمن باب أولى أن يشمل العفو ما هو ظنى وغير ثابت ، على ان يعتبر ذلك مبادرة للم الشمل ، ورفع الوصم عن هؤلاء المتضررين الذين يتم معاملاتهم كفاقدي للثقة والإعتبار في ممارستهم لحياتهم وعائلاتهم ، فقد تضرر من تلك الممارسات قضاة وأعضاء هيئات قضائية وأعضاء هيئات تدريس وكفاءات إدارية وتنفيذية الذين أجبروا بعد ذلك إمتهان مهن بسيطة داحل مصر وخارجها لتلبية إحتياجات عائلاتهم ، فضلا عن إستخدام تلك الألية كيديا في صراعات العمل بين العاملين في الجهات والهيئات العامة مع عدم وجود ألية للمراجعة او للفرز في ذلك.

ب- شمل تعديل قانون الفصل بغير الطريق التأديبي بالقانون 135 لسنة 2021 موادا فضفاضة تتيح الإضرار بالعاملين وقطع ارزاقهم وتشريد وتفكيك اسرهم دون قرائن حقيقية على فساد العامل بأجهزة الدولة ، لذا يقترح إعادة النظر في القانون وتعديله بما يتفق مع قواعد العدالة وحماية الحق في العمل الذي نص عليه الدستور المصري ، خصوصا حكم المادة 1 مكرر لاسيما وأن هناك ألية قانونية تؤدي الى نفس النتيجة بعد تحقيق ودون إخلال بالحق في الدفاع متمثلة في الأحكام المكملة بالعزل من الوظائف العامة في قانون العقوبات .

- لذلك يقترح حزب الجيل الديمقراطي بإطلاق منصة إلكترونية تستقبل طلبات المتضررين من تلك الأليات ، للفحص والتحقيق والمواجهة بالأدلة للعامل من الجهات المختصة والأجهزة الأمنية وإعادة من لا توجد ضده إتهامات حقيقية لعمله وتنفيذ القانون وقواعد العدالة بشأن كل المتضررين ، على أن يراعى رغبة االقيادة السياسية في العفو وتحقيق الرضاء في الشارع المصري والإستقرار في دولاب عمل الوزارات والهيئات الاقتصادية ، على أن يتم الإعلان عن عدد المعفى عنهم والمعادين الى أعمالهم دون تضرر في مخرجات الحوار من السيد الرئيس.

رابعًا دعم مراكز الأبحاث التابعة للأحزاب السياسية لدعم وتقوية أثر الممارسة السياسية المتخصصة .

- يكشف الواقع ضعف وتراجع عالمي لتأثير ممارسات الأحزاب السياسية التقليدية كأداة إتصال بين الدول والشعوب لصالح التكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي ، فضلا عن مواقف الأحزاب في القضايا المختلفة التي تبنى بناءا غير صحيح لعدم توافر المعلومات ومعالجتها بالدراسة والبحث المتخصص لقراءة الواقع بدقة ومن ثم قيام الأحزاب بدورها في دعم وتوجيه الدولة والمجتمع .

- ولما كانت القيادة السياسية قد صرحت مراراً بترحيبها بكافة الأراء المتخصصة الواعية للواقع ، وهو الدور المنوط القيام به لمراكز الأبحاث والدراسات ، والتي صرح بها للأحزاب القانون رقم 23 لسنة 2018 بشأن حوافز العلوم والتكنولوجيا والإبتكار، مما سيخلق مناخا من التعددية المؤثرة في رؤى إدارة شئون الدولة ومواجهة تحدياتها، فإن حزب الجيل الديمقراطي يقترح :

1- سرعة إصدار قانون تداول المعلومات كإستحقاق دستوري ، والذي شهد عدة محاولات حكومية وبرلمانية لإعداده وإصداره حتى تم تضمينه في المحور الأول بالإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي اطلقها السيد الرئيس في سبتمبر 2021 .

2- وضع ضوابط لتقديم الدعم المالي لمراكزالأبحاث التابعة للأحزاب، من الميزانية المخصصة للبحث العلمي مما سيضاعف العائد على الممارسة السياسية والبحث العلمي على حد سواء.

المحور الاقتصادي

اولًا إجراءات اقتصادية عاجلة لتحفيز الأستثمار ورفع معدلات الأداء الأقتصادي

بعد قرار التعويم للجنيه المصري في 3 نوفمبر 2016، واجه العديد من المستثمرين المصريين وغير المصريين والذين كانت لهم إستثمارات مقومة بالجنيه المصري في ذلك الوقت بدلا من الدولار العديد من المشاكل نتيجة تحملهم مخاطر تغيير سعر الصرف، ومن أهم تلك الجهات التي لا تزال تواجه تداعيات هذا القرار جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعتمد في تمويلاته على نسبة ليست بالصغيرة من القروض والتمويلات بالعملة الأجنبية

وتتابع الأحداث الخاصة بالأزمة الروسية الأوكرانية، واستعار أسعار السلع الرئيسية والشحن، ظهرت معدلات الزيادة المتباطئة في الاحتياطي النقدي الأجنبي بالبنك المركزي المصري، حيث لم تتخطي الزيادات خلال الفترة السابقة منذ بداية العام 120 مليون دولار شهريا، في حين أنها كانت تصل في الشهور من أغسطس حتي نوفمبر ما يقرب من مليار ونصف أو أكثر.

ومع قرارات ١٧ فبراير و٢١ مارس، عانت الصناعات المصرية الاستثمار بوجه عام نتيجة مجموعة من العوامل أهمها، عدم القدرة علي توفير المواد الخام نظرا لعدم القدرة علي فتح اعتمادات مستندية، وعدم القدرة علي الحفاظ علي الموردين، عدم المرونة في التعامل مع الازمة لعزوف الاستثمار الأجنبي حتي في تمويل راس المال العامل من خلال التسهيلات للمستوردين وبناء علي ذلك، ومن منطلق رؤية شاملة لاصلاحات حقيقية تساهم في زيادة معدلات الاستثمار، رفع معدلات الصناعة المحلية لاحلال الواردات نقترح الاجراءات التالية:

- تقليصً عمليات الإسناد بالأمر المباشر للشركات العامة والجهاتً الحكومية ومراجعة قانون المناقصات والمزيدات على أن تكون عمليات الإسناد المباشر للشركات العامة فيً حدود الضوابطً والأوضاعً التيً تحددهاً الدولةً (منً حيثً الفترةً الزمنيةً والقطاعاتً الإنتاجية) .

- وضعً آستراتيجية استثمارية واقتصادية للدولة يتم تضمينً فيها الإعلانً عنً سياسةً تخارجً الدولةً، وتوصيف دور القطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية ، مع ضرورة تنفيذها بشفافية وعلى كل جهات الدولة مع تحديد الأولويات الخاصة للاستثمار والإعلن عنها بكل شفافية ووضوح بحيث تمثل توجه الدولة في الفترة المقبلة

- إصدار تعديل تشريعي لفض التشابك بشأن عمليات الاندماج والاستحواذ بينً كلً منً هيئةً الرقابةً الماليةً هيئةً الاستثمار لتوحيد جهةً الاختصاص التعاملً فيً موضوع التقييمات واعتمادها، وكذلك الجهة المنوطة بالمخاطبةً بالموافقاتً علىً أطرً الاتفاقيةً الخاصةً بالأطرافً فيً عمليةً الاستحواذً فيً حالةً الاحتياجً للحصولً علىً موافقاتً معينة .

- تسهيل الإجراءاتً الخاصةً بإصدارً التراخيص، وتسهيلً الإجراءاتً الخاصةً بالموافقاتً الأمنيةً سواءً للمديرينً التنفيذينً أوً الشركاءً الأجانبً معً تحديدً حدً أقصىً زمنيً 30يومًا والاكتفاءً بالموافقةً مرةً واحدة، دونً الحاجةً لإعادتهاً عندً تجديدً التعاقدً أوً العضويةً فيً مجالسً الاداراتً

- تحريرً الضوابطً التنظيميةً إذً انً سوقً الأسهمً مفرطً فيً التنظيمً ويشهدً الكثيرً منً التدخلات علي جميع المستويات ليس فقطً علىً مستوىً الهيئةً العامةً للرقابةً الماليةً وحدها، ويجبً العملً علىً تحريرً هذهً القيودً منً خلالً تقبلً تحركاتً السوق، وإذاً ثبتً أيً نشاطً ينطويً علىً تلعبً أوً وجودً أيً نوعً منً التجاوزً في يجبً محاسبةً المخطئينً وليس معاقبةً جميعً المشاركينً فيً السوق .وقدً أدىً الافراطً فيً استخدامً السلطةً تجاهً المستثمرينً وتقييدً الأسواقً بشكلً كبيرً والغاءً العملياتً وايقافً الأكوادً ومأشابهاً منً اجراءاتً رقابيةً صارمةً لنفورً المستثمرينً منً السوقً ككل.
- الإعلانً عنً مجلسً لإدارةً الأزماتً تنبثقً منهً خطةً علقاتً عامةً خارجيةً وأخرىً داخليةً Public Relations:بحيثً تكونً لجنةً إدارةً أزماتً اقتصاديةً تتولىً العملً معً رئاسةً الجمهوريةً ورئاسةً الوزراء والوزراءً المعنيينً ويكونً لهاً تواصلً مباشرً معً السيدً رئيسً الجمهوريةً لعرضً توصياتهاً ومناقشتهاً بشكلً واضحً ومباشرً للوصولً الىً نتائجً حاسمةً وسريعة .ويتمً تعضيدً عملً اللجنةً بتعيينً نائبً لرئيسً الوزراءً للشئونً الاقتصادية يعنىً بشئون المجموعةً الاقتصاديةً والاستثمارً منً خللً رؤيةً شموليةً تنسيقيةً تضمنًا إزالةً ايةً عوائقً او تعارضً بينً الحقائبً المختلفةً ويكونً للنائبً صلحياتً حقيقيةً لإدارةً الملفً الاقتصاديً معً القيادةً السياسية ويجبً انً تتضمنً اللجنةً خبيرًقانونى شركاتً لهً خبرةً فيً التجاربً الدوليةً، خبيرًاقتصادي، خبيرً بنوكً استثمار، خبراءً منً الصناعةً وجمعياتً رجالً الاعمال .ويكونً للجنةً مهامً رقابيةً حتىً تضمنً تحقيقً الأهدافً الرئيسيةً الاقتصاديةً معً عدمً مزاحمةً الدولةً بأيً شكلً للقطاعً الخاص .

- استحداثَ صندوق البحثَ والتطويرَ(R&D) تشاركَ فيهَ الدولةَ بنسبةَ 50%لتشجيعَ الشركاتَ علىَ الاستثمارَ فيَ تطويرَ منتجاتهاً وتعميقَ التصنيعَ المحليَ وزيادةَ التشغيلَ خاصةَ فيَ القطاعاتَ الصناعيةَ الفرعيةَ ذاتَ الأولويةَ وهي صناعاتَ الملبسَ الجاهزة والمنسوجاتَ، الغذائيةَ، الدوائيةَ والطبيةَ، السياراتَ والبطارياتَ الكهربائيةَ، الصناعات الهندسيةَ متضمنةَ الأجهزةَ المنزلية
- تفعيلَ دورَ شركةَ ضمانَ مخاطرَ الصادراتَ التابعةَ لبنكَ تنميةَ الصادراتَ وخاصةَ فيَ التصديرَ للسوقَ الإفريقيَ وزيادةَ رأسمالهاً للتشجيعَ علىَ الاستثمارَ والتصديرَ لأفريقياَ، حيثَ أنَ دورَ الشركةَ الحاليَ محدودَ فيَ الانتشارَ وفىَ الدولَ التيَ تغطيهاً وحجمَ ماً يتمَ تغطيتهَ منَ الصفقاتَ
- إعادةَ هيكلةَ منظومةَ تخصيصَ الأراضي للانشطة الصناعية وربط حق الانتفاع منها بمدة وصلاحية الترخص
- تفعيلَ القانونَ رقم5 لسنة 2015 الخاصَ بتفضيلَ المنتجَ المحليَ فيَ التعاقداتَ الحكوميةَ والتزامَ كافةَ الأجهزةَ والوزاراتَ بتطبيقه،مع ضرورة مراجعته .

- الالتزامَ بمددَ إصدارَ التراخيصَ الواردةَ بقانونَ "تيسيرَ إجراءاتَ منحَ تراخيصَ المنشآتَ الصناعية "وتفعيلَ الاستعانةَ بمكاتبَ الاعتمادَ المتخصصةَ لإنهاءَ إجراءاتَ التراخيص، وإنهاءَ الوصايةَ للوزاراتَ المختلفةَ ذاتَ الصلةَ بالتراخيص .

- استثناء الآلات والمعدات وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج بما فى ذلك الخامات ومواد التعبئة والتغليف والسلع الوسيطة من نظام الاعتمادات المستندية
- توريق العائدات المستقبلية للذهب لمدة 10 سنوات

- إنشاء شركة تحوط (بالتوازي مع التوريق) ب أرسمال 5-7 مليار دولار

- منع التعامل داخل مصر بغير الجنيه المصري
- إعادة تفعيل المجلس الاعلي للاستثمار والمنصوص عليه بقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧
- إعادة تفعيل منصب وزير الاستثمار وتمكينه من خلال صلاحيات حقيقية

المحور الاقتصادي

ثانيًا الصناعة الوطنية .

لم تخطئ عين عاقل إنجازات الدولة المصرية في عهد السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي على المستوي الاقتصادي والتنموي والسياسي والاستقرار الأمني وما حققته مصر من نهضة عمرانية وحضارية غير مسبوقة علي مدي نحو ٧ سنوات. ولا يمكننا أن نسي ما كانت عليه مصر بعد ثورتين وما واجهه الرئيس من تحديات وما حققه من نجاحات لتحويل وضع اقتصادي وأمني خطير ومواجهة صعاب جثام علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي، الي اقتصاد جيد ومناخ أعمال الآن أكثر جذبا للاستثمار ورؤوس الأموال الأجنبية والعربية من أي وقت مضى وايضا استقرار أمني بات تأثيره واضح للجميع بعدما حققنا معدلات نمو عالمية وطفرة في الاقتصاد والتصنيع والتجارة بإشادة مؤسسات دولية في قوة الاقتصاد المصري وقدرته على مواصلة النمو.

لم يكن لنا أن نجهل تلك الإنجازات التي لمسناها وشهدها القاصي والداني وأهمية تلك الإصلاحات والتي دخلت مرحلة أخري لإعادة هيكلة العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة والتي اعتمدت على الصناعة في تحقيق رؤية الدولة والرئيس عبدالفتاح السيسي نحو التنمية المستدامة وإحداث نقلة في الصادرات إلي نحو ١٠٠ مليار دولار خلال ٣ سنوات.

ولاشك في قدرة الصناعة علي تحقيق الحلم وتلك الرؤية. فنحن كمجتمع صناعي نثق تماماً بقدرتنا وامكانياتنا وطاقاتنا وتنوع اقتصادنا وبوحدتنا خلف قيادة سياسية رشيدة في تحويل التحديات العالمية إلي فرص للنمو وما حققته مصر من إنجازات عظيمة ومشروعات تنموية عملاقة في البنية التحتية والتنمية العمرانية ومشروعات التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية.

نعرض علي سيادتكم بعض النقاط لتشيجع الصناعة الوطنية :

- جعل عام ٢٠٢٣ عام الصناعة من خلال حوافز وتيسيرات في الإجراءات، وتوجيه أجهزة الدولة جميعها إلى اتخاذ كل ما من شأنه خفض الأعباء المالية الضريبية، مثل إلغاء الضريبة العقارية على المصانع وتقليص زمن الإفراج عن الخامات ومستلزمات الإنتاج وتقليل الاعباء الجمركية عليها، وتوفير الأراضي والوحدات الصناعية (حيث ان المشكله الحقيقيه ان الاراضى لاتصل الى الصانع الحقيقى ويجب عمل مبادره لحصر جميع المصانع التى لديها عقد ايجار واعطائهم ارض صناعيه مباشره) وتشجيع الصناعات التحويلية وبما يحقق ميزة سعرية لتحفيز الصناعات المصرية لتنافس عالمياً ودخول خطوط الانتاج بدون أي اعباء لتشجيع الصناع.

- لتحقيق حلم ١٠٠ مليار دولار والنهوض بمستوى الصناعة الوطنية يجب، وضع قائمه للصناعات والسلع التي تحتاجها مصر ولا تصنع محليا من واقع قائمة الواردات ومنحها كل أوجه الدعم والمساندة وبالتالي إحلال الصناعات المحلية محل الواردات وتقليل فاتورة الاستيراد .

- لتحقيق الهدف من مبادرة ٢٠٠ مليار جنيه لمساندة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتعميق الصناعة المحلية، يجب عمل قائمة بكل مستلزمات الإنتاج والصناعات التكميلية وعرضها على الشباب بدراسات جدوي جاهزة وذلك يضمن نجاح الشباب في بيع منتجه للكيانات الصناعية الكبري .

إن كثير من مستلزمات الإنتاج والخامات يمكن تصنيعها في مصر كحل جذري لمواجهة التحديات والأخطار الاقتصادية الدولية ومنها أزمة تباطؤ سلاسل الإمداد والتضخم العالمي لأسعار السلع والخدمات وصعوبات الشحن بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية.

يجب فورا إطلاق مشروعا قوميا لتصنيع الخامات ومستلزمات الإنتاج في مصر بمشاركة المجتمع ككل وذلك علي غرار مشروعات شق القناة الجديدة والعاصمة الإدارية والمدن الجديدة وحياة كريمة وغيرها بهدف تدشين عدداً من المشروعات القومية في مجال الصناعات التكاملية والخامات مثل صناعات البتروكيماويات والتي تمثل أساس صناعة « البوليمرز » والتي يتم استيراد خاماتها بأموال ضخمة الأمر الذي من شأنه توفير خامات التصنيع محلياً وتوفير العملة الصعبة وخفض تكاليف المنتج المحلى وبالتالي زيادة تنافسية الصناعة المصرية وزيادة الصادرات.

أهمية إعادة النظر في دعم الصناعة من منظور الرأسمالية الوطنية والتي تقوم على المصلحة العامة للدولة والنتائج الاقتصادية على المدى البعيد ودون النظر في تحقيق مكسب سريع الأمر الذي يشجع الاستثمار الأجنبي والمحلي.

- إعادة هيكلة مكاتب التمثيل التجاري بالخارج ووضع اليه تحفيزيه جديده لهم لمساعده الصادرات المصرية وربط عملها بمعدل الانتاج او ان شاء شركه للتصدير والتسويق للصادرات المصريه .

- يأتي دور الإعلام وأهمية نشر الوعي وتغيير ثقافة ونظرة المجتمع تجاه المنتجات المصرية والتخلص تماما من «عقدة الخواجة» وكلمة «المستورد» التي مازالت مهيمنة علي ثقافة المستهلك المصري.

- يجب التشديد على تطبيق قرار السيد رئيس الجمهورية بالأولوية للمنتج المصري في المشروعات القومية حيث للأسف الشديد لا يطبق بالشكل الكامل .

- عمل بوابه الكترونيه عملاقه للصادرات المصريه للتسويق من خلالها على غرار البوابات العالميه الشهيره .

- ان يعتمد قانون المناقصات على الجوده وليس السعر فقط لما فيه عدم منافسه للمنتجات المصريه مقابل المنتجات المستورده رخيصه السعر عديمه الجوده مع التشديد على تطبيق قرار السيد رئيس الجمهوريه الاولويه لمنتج المصرى .

- لجذب الاستثمارات الأجنبية يجب التأكد من نجاح المستثمر المصري أولا دون أي أعباء أو معاناة، لأهمية ذلك في تشجيع جذب رؤوس الأموال وانظار المستثمرين الأجانب للاستثمار في مصر .

- الاوضاع العالمية المضطربة في ارتفاع أسعار الخامات والامداد والطاقة والشحن وللحفاظ علي الانجازات الاقتصادية لمصر، يضع علي الحكومة تحدياً حقيقياً نحو دعم تنافسية الصناعة بالعمل علي خفض تكاليف الإنتاج والأعباء المالية عن كاهل كل منتج مصري.

هدفنا قومي بدعم فكرة الرأسمالية الوطنية والتي تقوم علي اقامة مشاريع للبلد وزيادة تنافسية المنتج المصري والصناعة الوطنية لتستفيد الدولة والمستثمر والشباب أيضا، ولذلك أري من الأهمية بمكان تعزيز قدرة المستثمر المصري وحثه على الصناعة الوطنية. **ونقدم لسيادتكم مثال لخطة عمل دعم الصناعات النسيجية في مصر**

خطة عمل دعم الصناعات النسيجية في مصر

تهدف هذه الخطة الي دعم الصناعات النسيجية المصرية (المنسوجات، الملابس الجاهزة، المفروشات المنزلية) ووضع المحاور الأساسية لدعم وتطوير سلاسل الامداد وسلاسل القيمة في مصر.

وفي حال تبنيها من قبل صانعي القرار وتكاتف جهود الجهات الحكومية ذات الصلة من اجل تنفيذها سيكون لتلك القطاع دور ملحوظ في الوصول الي هدف الدولة بتحقيق 100 مليار دولار من الصادرات الصناعية بحلول عام 2025

ويستلزم ذلك تكاتف جهود (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – الهيئة العامة للتنمية الصناعية – وزاره الزراعة واستصلاح الاراضي – وزاره المالية – البنك المركزي المصري) والجهات التي تتوافر لديها المعرفة والخبرة التقنية في الصناعة والتصدير (الغرف التجارية والصناعية – مجالس الاعمال والمجالس التصديرية للصناعات النسيجية) وذلك تحت ورعاية ودعم الدولة المصرية عن طريق حزمة من الاجراءات التنفيذية والتشريعية الداعمة لهذا القطاع.

فقد اسهمت الصناعات النسيجية في اجمالي الناتج المحلي لعام 2018 بنسبه 3% وفي اجمالي الناتج الصناعي بنسبة 27% كما حققت صادرات بقيمه 3.17 مليار دولار عام 2018 وتمثل تلك القيمة 11.9% من اجمالي الصادرات المصرية غير البترولية التي قد بلغت 25.142 مليار دولار.

وخلال عام 2020 اسهمت صادرات قطاع الغزل والمنسوجات بنحو 29% من اجمالي الصادرات المصرية لتشهد الصادرات انخفاضا بنسبه 12% تأثرا بالأضرار الاقتصادية العالمية لجائحته كوفيد 19

وعلى مستوي الاسواق التصديرية فتوجد المنتجات المصرية من الغزل والمنسوجات بأكثر من 65 دوله حول العالم، على رأس تلك القائمة خلال عام 2020 تركيا وإيطالية والجزائر والمانيا وتونس وتعتبر الدول العربية الشريك التجاري الاول مستحوذا على نحو 28% من اجمالي صادرات القطاع يليها الاتحاد الاوروبي بنسبه 24% ثم الدول الأفريقية بأقل من 5% من صادرات القطاع. فيمكن القول بأن الشركاء التجاريون لقطاع الغزل والمنسوجات عام 2020 دول الاتحاد الاوروبي بنسبة انخفاض 16% (185.6 مليون دولار) افريقيا بنسبة ارتفاع 2% 33.2 مليون دولار الدول العربية بنسبة انخفاض 13% 210.2 مليون دولار والولايات المتحددة الأمريكية بنسبة ارتفاع 2.7% 17.8 مليون دولار.

فيمكننا النهوض بهذا القطاع إذا قمنا بعمل الاتى:

- اتاحه برنامج متكامل لجذب مكاتب الشراء الدولية Buying Offices لبدء اعمالها بالسوق المصري
- توفير الاراضي الصناعية المرفقة والمرخصة بنظام التأجير الصناعي منخفض التكاليف كأحد أسرع الطرق لتطوير الصناعة والتوسع في الانتاج للمستثمر مع الاخذ في الاعتبار لتكون بالقرب من الموانئ المنطقية للوجهة التصديرية للمستثمر
- توفير اليات تمويل (للمستثمر المصري) لدعم الاستثمار بالقطاع تتسم بمرونة الاليه وانخفاض الفائدة.

- دعم البحث والتطوير بالمصانع المصرية عن طريق تيسير نقل الخبرات الخارجية واستقدام الخبراء للمصانع المصرية عن طريق توفير حزمه من الحوافز التشجيعية والدعم للمختبرات الخاصة ذات الخبرة التقنية الكبيرة لبدء اعمالها في مصر حيث ان وجودها ضروري لتطوير الصناعة ومواكبه المتطلبات التصنيعية الحديثة، فضلا عن توجيه الدعم المباشر للشركات في مجالات البحث والتطوير داخل المصانع ويشمل: انشاء معامل مراقبة جودة المنتج – شراء الادوات المعملية وماكينات الاختبار والتحليل الأساسية وفقا لطبيعة كل مرحله صناعيه (حيث تختلف الاختبارات والتحاليل للغزول عن الأقمشة أو متطلبات الصباغة) – ويكون انشاء ادارات البحث والتطوير داخل المصنع لضمان مواكبة المنتج لتطورات الصناعة العالمية.
- العمل على انشاء مناطق صناعيه عنقوديه متخصصه للصناعات المستهدفه.

أهم التحديات (معوقات الاستثمار)

- عدم استقرار بيئة الاعمال في مصر نتيجة لكثرة القرارات المفاجئة والتي تؤثر بشكل مباشر على مناخ الاعمال في مصر.
- تضارب القوانين والتشريعات المنظمة لقانون الاستثمار في مصر.
- تخصيص الأراضي وتضارب جهات الولاية
- طول الوقت المستغرق للإفراج عن الشحنات ليكون في حدود 2 – 3 يوم عمل.

ثالثًا تطوير شركات قطاع الاعمال والقطاع العام

ساهمت شركات القطاع العام وقطاع الاعمال في بناء الدولة المصرية في الماضي ولكن عدم الاهتمام بالتطوير الحتمي وعدم مواكبة النمو التكنولوجي أدي الي أن هذه الشركات أصبحت عائق بميزانية الدولة المصرية ومؤثرة علي حركة التنمية فلذا وجب علينا أن نغير رسالة ورؤية هذه الشركات وطرق إدارتها وتوسيع قطاعات المستهلكين والاسواق التي تستهدفها .

تمتلك شركات القطاع العام وقطاع الاعمال أصول ومعدات وأيد عاملة تقدر بمليارات الدولارات ولكن سوء إدارتها يجعلها بلا عائد مثمر يساهم في خطة تنمية مصرنا الجديدة ، فإنها تدار بطريقة الازمة أو تغطية جزء من إحتياجات السوق المحلي وهذا ما يجعلها في مؤخرة شركات الصناعة ولا تعطي العاد الذي تنتظره الدولة منها ، لسد جزء كبير في الميزانية فلبد ان يكون الهدف من إدارة هذه الشركات هو الخروج للأسواق العالمية والمنافسة بشكل قوي يعود علي بعائد يقدر بنسبة كبيرة من الاصول المملوكة لهذه الشركات .

فإن بعض هذه الشركات لدية مشاكل كبيرة تتمثل في :-

- عدم إستهداف أسواق جديدة وعالمية وعدم إستغلال كامل الاصول المملوكة لها .

الحل : استهداف أسواق عالميه تفتقر لتلك المنتجات والخدمات مثل السوق الافريقي وبعض الأسواق الأوروبية.

- ازدواجية مجالس إدارات هذه الشركات وبعض الشركات الخاصة مما يضر باستراتيجية إدارة الشركات المملوكة للدولة ويؤثر عليها بالسلب .

الحل : اصدار قرار حاسم بشأن عدم التواجد في مجلس إدارة شركتين في نفس الوقت وعدم تعين اعضاء مجلس إدارة الشركات الحكومية في مجلس إدارة الشركات الخاصة.

- سيطرة بعض الشلل والعائلات علي إدارة هذه الشركات دون الاعتماد علي الكفاءات من باقي العاملين بالشركة ومن أمثلة ذلك المصرية للاتصالات we .

الحل : وضع حدود للمناصب القيادية وضوابط للترقي تحد من المجاملة والمحاباه والوساطة.

- عدم توسع شركات الخدمات في تقديم الخدمة للمناطق الجديدة (التوسعات العمرانية) بسبب عدم الانفاق علي البنية التحتية وتطويرها والتوسع فيها ، وذلك لتحقيق أرباح وقتية للظهور امام القيادة السياسية بشكل يحفظ ماء الوجه ، دون الحفاظ علي مستقبل هذه الشركات والعائد المتوقع

الحل : وضع مستهدف مالي ومستهدف خدمي جغرافي لتلك الشركات

- عدم تحديث الرؤية والرسالة لهذه الشركات منذ الانشاء وحتي اليوم وفي بعض الشركات عدم الاعلان عن رؤية ورسالة أساسا .

الحل : تحديث الرؤية والرسالة لجميع الشركات بواسطه خبراء وإشراك العاملين في ذلك بما يتماشى مع التطور التكنولوجي.

- وجود كمية كبير جدا من المستشارين فوق ال 60 داخل هذه الشركات في وظائف لا حاجة لها بالمجاملة لأشخاص بعينهم وشلل بعينها ففي بعض الشركات علي سبيل المثال يوجد مستشار بعد سن ال60 في وظيفة سواق (وعضو مجلس إدارة بهذه الشركة).

الحل : انهاء الخدمة الفعلي لتلك الفئة والاستعاضة بالكفاءات الشابة وتوفير الأموال الطائلة التي تنفق علي هذه المسميات.

- حصر الوظائف القيادية علي مجموعة بعينها وعدم الاعتماد علي معايير ومقياس إختيار ثابتة ففي الوظيفة الواحدة تتغير المعايير بتغير الشخص الانسب وليس الاكفاء ، دون الاحتكام إلي الصالح العام .

الحل : وضع معايير ثابته تطبق على الجميع دون محاسبة أو استثناء ولا تقبل للتغير بتغير الاشخاص.

- وجود بعض العناصر التابعة للجماعة المحظورة في مناصب قيادية داخل هذه الشركات تؤثر علي سير عملية التنمية .

الحل : تنفيذ برنامج تقيم عكسي بحيث يسمح للعاملين بالشركة في تقيم رؤساء الشركات ومجلس الإدارة وتقسيم الشركات التي تتعامل بمركزية الإدارة الي شركة قابضة وشركات فرعية تسمح بسهولة الإدارة للموارد البشرية والمالية وتعظيم الأرباح.

لذا وجب علينا تجاه جمهوريتنا الجديدة تلافي تلك المشاكل للحد من تراجع القطاع العام وقطاع الاعمال ومشاركة السياسيين من أهل الكفاءة والخبرة في وضع رؤي جديدة تساهم في تحويل هذا القطاع إلي داعم كبير ومشارك في بناء الجمهورية الجديدة .

رابعًا تطوير معامل تكرير البترول

إسترجاع غازات الشعلة (Flare Gas Recovery)

توجد غازات ذات فائدة إقتصادية كبيرة يتم فقدها فى معامل تكرير البترول وحقول الغاز ويتم حرقها فى الشعلة مثل غازات الميثان 4CH والإيثان 6C2H وهذه الغازات تحتوى على كميات من البوتاجاز والغاز الطبيعى والمتكثفات ويتم تحويلها فيما بعد لكى تستخدم فى صناعة البتروكيماويات ويتم فقدها فى الهواء وتتسبب فى تلوث البيئة .

البعد البيئي :-

الغازات المنبعثة من معامل تكرير البترول والتى يتم حرقها فى الشعلة والتى تتسبب فى تلوث الهواء وظاهرة الإحتباس الحرارى وتراكم الغازات الدفينة فى الغلاف الجوى وأكثر من ٣١٠ مليون طن من الكربون فى الغلاف الجوي .

وعن طريق إسترجاع هذه الغازات يتم تقليل اللهب وبالتالى تقل كمية الضوضاء والرائحة .

تتم معالجة هذه الغازات لكى يتم إستخدامها فيما بعد كوقود إحتراق فى أفران تسخين خام البترول وغلايات البخار .

البعد الإقتصادى:-

١- إسترجاع الغازات المفقودة يمكن إستخدامها كوقود إحتراق فى أفران تسخين خام البترول والغلايات والسخانات وتوفير كميات كبيرة من مازوت الحريق

٢- إطالة عمر الشعلة

٣- إنخفاض تكلفة عمليات الإنتاج عن طريق إسترجاع كميات البوتاجاز المنتجة والتى تفقد فى غازات الشعلة وبالتالى توفير كميات البوتاجاز التى قد يتم إستبرادها وتوفير كثير من العملة الأجنبية وتعظيم القيمة المضافة

٤- تقليل إستهلاك كميات البخار

٥- لا يوجد تأثير على نظام الأمان الموجود بوحدة التصنيع

٦- تحسين معدل الإنتاج ومستوى الشركة

٧- توفير كميات كبيرة من الغاز الطبيعى تصل إلى أكثر من ٦ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعى على مستوى العالم وفقا للبنك الدولى .

آلية تدوير الغاز داخل الموقع لإستخدامه فيما بعد لتشغيل المراجل أو أى استخدام آخر كتوليد الكهرباء او استخدامه فى وقود إختراق فى أفران تسخين الخام

يتم تجميع الغازات القادمة من الشعلة داخل مجمع ويتم ضغطها بواسطة Compressor بعد ذلك خليط من الغاز والهيدروكربونات والماء تدخل Separator ثم تمر على demister فيخرج الغاز من أعلى به نسبة قليلة من الماء وينفصل الماء والهيدروكربونات المتكثفة بسبب الكثافة والتى ترجع إلى قلة سرعة الغاز

والماء يرجع إلى الضاغط بعد ما يتم تبريده بواسطة Cooler بينما الهيدروكربونات المتكثفة يتم استخدامها داخل الوحدة .

الغاز يتم مروره على وحدة amin washing لكى يتم إزالة اى H2S موجودة فيه
وبعد ذلك يكون جاهز للإستخدام فى بخار الغلاية أو أى إستخدام آخر

مراقبة إنبعاثات الغاز نتيجة التسريبات الداخلية للأنابيب

قياس كميات التسريبات عن طريق إستخدام عداد الموجات فوق الصوتية والذى يتم تركيبه على أسطح المواسير أو الأنابيب من الخارج وهو عداد متنقل يمكن نقله من ماسورة أو أنبوبة لأخرى

إمكانية ربط كل الكميات المهدرة من غازات الشعلة بالشركة المتحدة لمشتقات الغاز ببورسعيد .

يعد ربط جميع مشاريع الغازات المهدرة لجميع المصافى الموجودة على أرض مصر فى مختلف المحافظات مثل شركات أسيوط لتكرير البترول والقاهرة لتكرير البترول والإسكندرية لتكرير البترول والعامرية لتكرير البترول والنصر لتكرير البترول والسويس لتصنيع البترول والتى سوف تتم بإستخدام خطوط نقل الغازات الموجودة بين المحافظات إن أمكن ذلك أو بتصميم خطوط جديدة والتى سوف تتيح إستخدام وجمع كل غازات الشعلة الموجودة فى معامل التكرير ونقلها إلى الشركة المتحدة لمشتقات الغاز ببورسعيد
وعلى سبيل المثال لا الحصر فى شركة أسيوط لتكرير البترول نسب الفقد

C1 7,95
C2 44,11
C3 30,24

المعوقات التى تواجه عملية إسترجاع غازات الشعلة :-

1 -القيود التشغيلية والتى تفرضها البنية التحتية
٢- القدرات المحدودة
٣- نقص الحوافز المالية لإلتقاط الغاز ومعالجته
٤- الحقوق التعاقدية الضعيفة
٥- تهالك المعدات
٦- سوء أنظمة حماية البيئة
٧- الشعلات لها تصميم وارتفاعات معينة ومصممة للتعامل مع الأوضاع غير الاعتيادية في الطوارئ وعند الحاجة لحرق الغازات خصوصاً انه كلما حدثت طوارئ أصبح هناك حاجة ماسة لحرق الغازات المصاحبة للحماية لذلك المهم في حال اي توسعة للمنشآت حساب إمكانية الشعلات ومدى قدرتها الاستيعابية لهذه التوسعة خصوصاً ان الشركات العالمية لديها تكنولوجيا منع الحرق في الشعلات في ظروف العمل الإعتيادية وهي مبادرة وخطوة استباقية من البترول .

تجارب الدول العربية فى هذا المجال

على سبيل المثال فى دولة السعودية شركة أرامكو أنشأت شبكة الغاز الرئيسية لتفعيل إلتقاط ومعالجة الغاز ومنع حرق غازات الشعلة وأدى ذلك إلى

١- منع إنبعاث ٨٠ مليون طن سنويا من ثانى أكسيد الكربون في الغلاف الجوي

٢- سمح نظام شبكة الغاز الرئيسية للسعودية بأن تصبح تاسع أكبر منتج للغاز فى العالم

ولولا الإجراءات التى إتخذتها السعودية لكان عليها فى عام ٢٠١٨ إنتاج ١٨ مليار قدم مكعب إصافى لتلبية الطلب المحلى على الغاز بالإضافة إلى حرق 65% من إجمالى الغاز المنتج .

Flare Gas Recovery Case Study
Oil refinery in westerm U.S

معدل التصميم لإسترجاع غازات الشعلة scfd 4,900,000
المتوسط scfd 2,400,000

97 % Flare Activity Reduction
*توفير صيانة وتشغيل 182،000 دولار

* قيمة إسترجاع الغازات 3,698,000 دولار
تقليل إنبعاثات الشعلة Flare Emission Reduction
* إنخفاض غازات أكاسيد النيتروجين NOX
حوالى 34,6 ton/yr
*إنخفاض غازات أكاسيد الكبريت SOX
حوالى 74,8 ton/yr

CO 188 ton/yr
HC 71,4 ton/yr

Paypack in 14 months

المحور التعليمي والثقافي

اولاً التعليم و سوق العمل:

التعليم أساس المجتمعات وتطويرها وتنميتها بدون تعليم ذو جودة عالية لايمكن تحقيق تنمية وتطوير في المجتمع وبدون تطوير وتنمية للمجتمع لايمكن تحقيق تعليم ذو جودة عالية لان التنمية والتطوير تحتاج الى تعليم جيد والتعليم الجيد يحتاج الى امكانيات مالية وقدرات والذي لايمكن توفيرها الا اذا وجد اقتصاد جيد يستطيع تغطية تكاليف التعليم الجيد .

من المفترض ان يكون التعليم الجيد في سلم أولويات المجتمع والدولة لانه اساس تنمية وتطوير المجتمع ولتحقيق ذلك يجب ان يكون للتعليم دور هام في اشباع احتياجات الدولة المجتمع ليحظى بالاهمية ويتربع في مقدمة سلم الأولويات ويحظى بالدعم والرعاية الكاملة ويستوجب ربط التعليم بسوق العمل في جميع مراحلة من المدارس وحتى الجامعات

أن أهم اسباب عدم الاهتمام بالتعليم هو أن معظم افراد المجتمع لا يجدون ثمرة جيدة وملموسة للتعليم فمعظم من يدرس يخرج الى رصيف البطالة والبحث عن العمل ويظل يبحث خريجي الجامعات عن العمل ويتزاحمون في اماكن محدده تكتظ بالمتقدمين بالرغم من قلة الاحتياج لهم وبقية مجالات العمل الاخرى تجدها فارغة ويسيطر ويتحكم فيها مجموعة بسيطة من المتخصصين الذين لا يستطيعون تغطية احتياج الدولة والمجتمع لتلك التخصصات فتنخفض الجودة ويرتفع سعر تلك التخصصات والخدمات الناتجة منها وفي بعض الحالات يتم فتح المجال لدخول عمالة اجنبية ماهرة لتغطية التخصصات المطلوبة والشاغره والذي لم يستطيع الكادر الوطني تغطيته بسبب اختلالات في منظومة التعليم الوطنية .

نبني هذه الورقة على تقريرين خطيرين للغاية، تقرير مؤسسة كوليرز انترناشونال بعنوان "نظرة عامة على سوق قطاع التعليم الأساسي لعام ٢٠٢٠" ذكر العديد من الحقائق الهامة، وتقرير تشخيص القطاع العام القطري لعام ٢٠٢٠ الصادر عن البنك الدولي. يرى هذين التقريرين انه نقص جودة التعليم الحكومي هو فرصة استثمارية ضخمة للبعض ويفتح السوق امام التعليم الخاص، انما البعض يراها كارثة ستنفجر بوجه أبناء مصر وأيضا الأجيال القادمة ان لم تحل هذه المشكلة حلا جذريا. انتشرت في السنوات الماضية العديد من المدارس الخاصة مجهولة الهوية، كما انتشرت المدارس الدولية (المدارس الانترناشونال) بكثافة دون ضابط او رقيب، حيث ان كل مدرسة لها مطلق الحرية في تحديد مصروفاتها، وإضافة مناهج كما يحلو لها مما يشكل خطر كبير على الحفاظ على الهوية المصرية لدى الأجيال الجديدة.

مشاكل التعليم فى مصر .. وكيف يبدو المستقبل :

يمثل طلاب المدارس الخاصة ١٠,٦٪ من اجمالي عدد طلاب مصر في المراحل ما قبل الجامعية للعام ٢٠١٩/٢٠٢٠، أي حوالي ٢٣,٣ مليون طالب مقارنة ب ١٩,٣ مليون طالب للعام ٢٠١٤/٢٠١٥. أي ان هناك ٤ مليون طالب اتجه من التعليم الحكومي للتعليم الخاص في غضون سنوات قليلة وهذا يشكل ناقوس خطر لكثير من الأسباب سيتم سردها لاحقا. ما يقرب من ٥٠٪ من اجمالي عدد المدارس الخاصة في مصر هي مدارس دولية، أي ان الثقة في التعليم المصري في تناقص مستمر. اثبتت العديد من الدراسات ان الطلب على المدارس الدولية في ازدياد شديد حيث ان الطلب على المدارس الدولية قد وصل الي ٦,٣٪ مقارنة ب ٣,٦٪ من القطاع الحكومي.

سألنا بعض الأهالي، لماذا المدارس الخاصة؟ ردوا بالأسباب الآتية:

- **أولا** ازدياد كثافة الفصول بالمدارس الحكومية.
- **ثانيا** عدم أهلية المدرس للشرح في كثير من الأحيان لعدم خضوعه لتقييم دوري، مما يؤدي الي ازدياد الطلب على الدروس الخصوصية التي يصعب حصر حجم المدفوعات، ولكن بعض الاحصائيات والمؤشرات تشير الي وصول تلك السوق للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ الي ٢,٢ مليار دولار.
- **ثالثا** عدم وجود الرعاية والاشراف التربوي الكافي كنتيجة طبيعية لكثافة الفصل غير الآدمية والتي في بعض الأماكن قد تصل الي ١٠٠ طالب بالفصل، مما أيضا يزيد نسب الإصابة بالأمراض المعدية.

أما بالنسبة لمصروفات المدارس الخاصة فتتراوح بين ٢,٥ ألف دولار سنويا حتى ٣٠ ألف دولار سنويا! أي ما بين ٤٥ ألف جنيها مصريا و٥٤٠ ألف جنيها مصريا! أيعقل ان طفل في الصف الأول الابتدائي يدفع ٣٠ ألف دولار سنويا؟ اثبتت الدراسات انه تخطت أرباح تلك المدارس الدولية أرباح تجارة الهيروين في بعض الأحيان. وما يزيد الطين بله، انه وزارة التربية والتعليم أصدرت قرارا برفع الحد الأقصى لملكية الأجانب للمدارس الخاصة لـ ٢٠٪ مما سمح بزيادة أرقام المدارس الدولية في مصر بطريقة جنونية، أصبحنا نجد انه من بين كل ٥ مدارس في مصر توجد مدرسة خاصة او دولية!

سنعرض لكم مشاكل التعليم في مصر وأسباب هذه المشاكل ومستقبل النظام بما يلاقيه من **تحديات وصعوبات** في مواجهة آمال وطموحات ينشدها كثير من أبناء الفراعنة

يعانى النظام التعليمى المصرى بكل عناصره وبكل مستوياته منذ أمد بعيد من العديد من المشاكل والتحديات ، والتى تمثل عائقاً حقيقياً أمام العملية التعليمية وتطورها وبالتالى التحديث والتنمية الشاملة ، ومشاكل التعليم فى مصر هى مشاكل بالغة الخطورة نظراً لكونها متعددة الجوانب والوجوه ؛ فهى تلازم المحاور الأربعة السابقة للعملية التعليمية؛ وذلك كما يلى:

التحديات والصعوبات :

أولاً : بالنسبة للمدرس :

- المدرس غير مؤهل تعليمياً و تربوياً بالشكل الصحيح
- العائد المادى الذى يحصل عليه المدرس قليل جداً ولا يكفى لكفالة حياة كريمة للمدرس ، مما يجعل المدرس يستشعر الحرج ، و يقلل من قيمة نفسه عندما يطلب من الطلبة فى الفصل أن يعيطهم دروساً خصوصية .

ثانياً : بالنسبة للطالب :

- فقدان الطالب الثقة فى قيمة التعليم وخوفه على مستقبله.
- عجز الطالب عن إخراج ما لديه من مواهب و قدرات خلاقة قد لا تكون موجودة فى غيره ، و قد تكون نادرة جداً ، وذلك خوفاً من مقابلة تلك المواهب بالسخرية أو الاستهزاء أو حتى العقاب.

ثالثاً : بالنسبة للمدرسة :

- ضعف الإمكانيات والوسائل العلمية المتوفرة فى المدرسة نتيجة ضعف الدعم والتمويل المتاح للمدارس.
- روح الكآبة و الجدية التى تضفى آثارها على المدرسة ، مما يقلل حافزية لطلاب للذهاب إليها.

- التكدس الطلابى الكبير داخل الفصول ، إذا يحتوى الفصل الواحد على خمسين تلميذ فأكثر.

رابعاً : بالنسبة للمناهج :

- الإعتماد على الحفظ و التلقين فقط ، حتى فى المواد العلمية الإحصاء و الرياضيات و مسائل الفيزياء.
- الحشو فى المناهج دون التركيز على نقاط معينة.
- إعتماد المناهج على الجانب النظرى فقط ، وليس الجانب العملى.
- عدم ملائمة المناهج للتطور العلمى المستمر فالمناهج قديمة و ليس هناك أى تحديث للكتب التى ندرسها من حيث الكيف وإن كان هناك بعض التحديث الشكلى.

الفجوة واضحة بين محتويات المناهج ومتطلبات سوق العمل.

أسباب تلك الفجوة

- عدم مراعاة رؤية المؤسسة التعليمية لعملية إصلاح الفئات الأضعف والأشد حرمانًا ومحاولة استيعابها داخل المؤسسات التعليمية لنهاية مرحلة التعليم .
- كما لم يصل الدعم التعليمي في مصر لما وصلت له القضايا الأمن القانوني لا من ناحية التمويل .ولا من ناحية الدعم المادي أو من ناحية توفير الطرق القانونية والمؤسسية التي تعتبر قضية أمن قومي
- سيطرة الأهداف الطموحة على المستوى الكلي على رؤية القائمين على المؤسسة التعليمية وغياب الأهداف العلمية والقابلة للتنفيذ خلال فترة زمنية معقولة، بالإضافة لغياب المتابعة والمساءلة .

- إهدار الجهود في تكوين مسارات تعليمية بديلة، والإقدام على العديد من الخطوات المتداخلة دون متابعة، مما ساعد على تشتيت الجهود .
- زيادة ظاهرة الدروس الخصوصية مما جعلها عرفًا سائدًا في كل سنوات التعليم في الحضر .والريف وبين جميع الطبقات، وعدم الربط بين مخرج العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل.

مشكلات التعليم الجامعي

أما بالنسبة للتعليم الجامعي الخاص في مصر، فالوضع ليس أفضل بكثير، حيث انه أجرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الصيف الماضي مقارنة بين وضع التعليم الجامعي في ٢٠٢١ وما كان عليه في ٢٠١٤. في المجمل، جرى قيد ٣ ملايين طالب جديد في مصر، بزيادة ٣٠,٤٪ من ٢,٣ مليون طالب قبل سبع سنوات. وارتفع أيضا عدد طلاب الدراسات العليا إلى ٤٣٠ ألف طالب، من ٣٨٥ ألف طالب في ٢٠١٤، بزيادة قدرها ١١,٧٪.

أكثر من ١١٥٠ طالب أرسلوا للدراسة في الخارج في عام ٢٠٢١ ببعثات رسمية، إما عن طريق برامج تبادل الطلاب أو المنح الحكومية للدراسات العليا، أي أكثر من ضعف عدد الطلاب الذين أرسلوا للخارج في عام ٢٠١٤. بالإضافة الى عدد لا يستهان به من الطلاب يدرس بالخارج على نفقته الخاصة. كل هذا ما يساهم في تدفق العملة الصعبة إلى خارج البلاد ويؤدي إلى ظاهرة "هجرة العقول". وينفق حوالي ٢٠ ألف طالب مصري ما يساوي ٢٠ مليار جنيه للدراسة في الخارج حاليا، وفقا لتصريحات سابقة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي خالد عبد الغفار. وازداد عدد الطلاب المصريين في الخارج أكثر من ٣ مرات خلال ٢٠ عاما، من ٨,٨٠٠ طالب في العام ٢٠٠٠ إلى ٣٤,٩٠٠ طالب في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧ بحسب بيانات منظمة اليونسكو.
بينما يأمل العديد من طلاب أفضل المدارس الدولية بمصر أن يستكملوا دراستهم في جامعات الخارج، خاصة الأوروبية والأمريكية. وجدنا انه بدأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بحل هذه المشكلة عن طريق زيادة أعداد الجامعات والمعاهد الخاصة والدولية، بغرض الإبقاء على الطلاب المصريين، إضافة لجذب الطلاب الأجانب، مما يتناسب عكسيا مع احتياجات سوق العمل المصري. حققت خطط مشابهة نجاحات في دول لم تكن معروفة بجودة تعليمها الجامعي مثل الإمارات وقطر، فهل تحقق نجاحا في مصر؟

قفز عدد الجامعات الحكومية من ٢٣ إلى ٢٧ بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢١، مسجلا زيادة قدرها ١٧,٤٪. تضم هذه الجامعات ٤٩٤ كلية، بارتفاع قدره ٢٦٪ عن الفترة ذاتها. وهناك أيضا ١٨٨ برنامجا في الجامعات الحكومية، بزيادة تقارب ٦٠٪ من ١١٨ في ٢٠١٤. وزاد أيضا عدد المستشفيات الجامعية بنسبة ٣٠٪، ليصل إلى ١١٥ مستشفى في ٢٠٢١.

ما حكمة الدولة المصرية من زيادة عدد الجامعات بمصر؟

وهل يستوعب سوق العمالة كل هذا العدد من الخريجيين؟

بدا واضحا إرادة القيادة السياسية المصرية بزيادة عدد كليات الطب بمصر وقت أزمة كوفيد ١٩، لزيادة عدد الأطباء بمصر وسد العجز الناتج عن نقص الأطباء كما وجه فخامة الرئيس العام الماضي. لكن هل هذا العجز بسبب نقص خريجو الكليات الطبية؟

فبالبحث، وجدنا بيان لوزيرة الصحة بسبتمبر الماضي يذكر انه مصر تخرج من الكليات الطبية ٩٠٠٠ طبيب سنويا، ولكن ٦٥٪ من هؤلاء الخريجين يعملون بالخارج. اذن، المشكلة لا تتمثل بنقص الكليات، المشكلة بالمناخ العام للعمل بالقطاع الصحي، من نقص التمويل للمستشفيات وتدني مرتبات الأطباء وانعدام المناخ الآمن للعمل، حيث ان الطبيب مهدد بأي لحظة ان يهاجم من قبل بلطجية داخل المستشفى لإجباره بالكشف على حالة قبل الأخرى. اذن هل الحل زيادة عدد كليات الطب الخاص بمصر التي تبدأ مصروفاتها الدراسية من ١٢٠ ألف جنيها؟ يفكر الطبيب حديث التخرج انه أنفق ١٢٠ ألف جنيها على الأقل بالسنة، أي مليون جنيها كمصروفات للجامعة ومصروفات سكن مغتربين ووجبات وكتب، الخ خلال مسيرته الدراسية، ليتخرج ويجد نفسه امام راتب ٣٠٠٠ جنيها شهريا! كم يلزم هذا الطبيب حتى يجمع ما تم انفاقه عليه خلال مسيرته التعليمية؟ فيلجأ هذا الطبيب الشاب للسفر للخارج بحثا عن مستقبل أفضل.

بالبحث والمناقشة مع أهالي الكثير من الطلبة بالمراحل الجامعية وما قبل الجامعية، وجدنا ان طلباتهم تقريبا مشابهة، يطلب الأهالي الارتقاء بمستوي التعليم الحكومي، تقليل كثافة الفصول ليقتصر الفصل على ٢٥ او ٣٠ طالب كحد أقصى، ويأتي هذا من خلال اما بناء مدارس جديدة، اما تقسيم المدرسة الواحدة الي فترتين، فترة صباحية من ٨ صباحا الي ٢ ظهرا للمرحلة الابتدائية، ومن ٣ عصرا الي ٩ مساءا للمراحل الاعدادي والثانوي، التقييم والمتابعة الدورية للمعلمين بالمدارس الحكومية، تحديد سعر المصروفات الدراسية للمدارس والجامعات الخاصة، فرض الرقابة علي المناهج التعليمية بالمدارس الخاصة للحفاظ علي الهوية المصرية، الزام المدارس الدولية بالتركيز على اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للدولة ويمكن ان يستثنى من هذا الشرط الطلبة الأجانب او الوافدين من الخارج، عمل دراسة موسعة للربط بين خريجي الجامعات المصرية والفرص المتاحة بسوق العمل المصري.

دراسة كيفية تطوير التعليم العالي. فالزمن لن يتوقف بنا إلا إذا توقفنا نحن عن التقدم

ولكن لرؤية مستقبل التعليم الجامعي، علينا أولًا دراسة مشكلاته وهي كالاتي :_

1: لمناهج الدراسية وصعوبة تطويرها

يرى الكثير من الطلاب أن المناهج الدراسية في التعليم العالي مناهج نظرية بشكل كبير.

"المنهج الدراسي المتصل" نموذجًا لتحفيز تطوير التعليم العالي والمعالجة البنّاءة للمناهج والبرامج الدراسية للطلاب أن التعليم الجامعي الناجح يدفع الطلاب للتعلم من خلال البحث والتساؤل النقدي بدلًا من مجرد تلقي المعلومة ويقدم لنا 6 أبعاد لتنفيذ هذا

1: كيفية تطوير مناهج التعليم الجامعي

1. تواصل الطلاب مباشرة مع الباحثين
2. تضمين العنصر المشترك للنشاط البحثي في كل برنامج أو منهج دراسي
3. تشجيع الطلاب على ربط المواد المختلفة بالعالم الخارجي وربط المواد نفسها ببعضها البعض
4. تشجيعهم على الربط بين التعلم الأكاديمي والتعلم في مكان العمل
5. يتعلم الطلاب الإنتاج والتقييم يكون ذلك بشكل موجه لجمهور: كتابة مقال أو مدونة أو عمل بوستر أو فيديو أو عرض تقديمي
6. يتصل الطالب بزملائه، والمراحل المختلفة، والخريجين

2: أسلوب التلقين يؤثر سلبا على تطوير التعليم العالي .

إن المشكلة الأساسية للمنظومة التعليمية في مصر هي قيامها على الحفظ والتلقين ولا تدع مجالا للإبداع والابتكار والفهم والتطبيق للطلاب .

وتابع أن الطلاب يعجزون عن الاطلاع على المراجع والدوريات الأجنبية بسبب التعود على نظام الحفظ والتلقين ولذلك تسعى الوزارة لتطوير التعليم العالي تطويرًا شاملًا للمنظومة بأكملها، بحيث تكون الجامعة بمفهومها الشامل مركزًا للفكر والإبداع وقاطرة للتنمية والثقافة والحضارة لتشكيل الطالب ثقافيا وسياسيا ودينيا وخلق مواطن صالح وخريج مميز صاحب مهارات يحتاجها بالفعل سوق العمل

3: التعليم الإلكتروني ينافس التعليم الجامعي

تطورت الطريقة التي يريد بها طلاب التعليم الجامعي والخريجين التعلم. فجاءت التكنولوجيا (بنظام تعليم جديد، وهو التعليم الإلكتروني أو التعليم الافتراضي)

Edx وفقًا لتقرير الأخير لعام 2020، هناك أكثر من 5 آلاف معلم على منصة التعليم الإلكتروني، و24 مليون مستخدم ، وأكثر من 145 شريكًا، في 196 دولة. وهو ما يعكس تأثير التعليم الإلكتروني الكبير .

التعليم الإلكتروني مرن بطبيعته، وهو ما ساهم في زيادة عدد محبيه ورواده في السنوات الأخيرة زيادة بالغة.

فهو يمنح الناس القدرة على التعلم وقتما ناسبهم ذلك، وأينما كانوا. وهو مقارنة بمقيدات التعليم الجامعي التقليدي أكثر مرونة وسهولة.

لذا لابد من النظر في كيفية استمرار التعليم الجامعي في هذا السباق، عن طريق دراسة إتاحة نظام التعليم الإلكتروني ولو جزئيًا، الأمر الذي سوف يساعد حتمًا في حل مشكلة أعداد الطلاب الجامعيين .

الحلول المقترحة لتطوير التعليم في مصر وحل مشاكله

- التحول من فكرة كون التعليم مسؤولية الحكومة إلى فكرة كونه مسؤولية قومية وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص في تطويره وتحسين جودته .

- دعم وتوسيع مفهوم الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تحمل أعباء العملية التعليمية واعتبارها قضية أمن قومي سواء عن طريق الموارد البشرية أو المادية.

- تشجيع القطاع الخاص على توظيف إمكانياته في تمويل التعليم، مما يساعد على القيام بواجباته الاجتماعية تجاه قضية تطوير التعليم خاصة في ظل التحديات التي تواجه المجتمع المصري تطوير القوانين والتشريعات التي تسمح بتحقيق عائد عادل لزيادة الاستثمار في مجال التعليم مما يساعد في جذب المستثمرين في هذا المجال.

- دعوة قطاع الأعمال والصناعة في المشاركة الفعالة في مؤسسات التعليم العالي في اتجاهين وهما تحديد المواصفات الواجب توافرها للخريج والمشاركة في تمويل المؤسسات التعليمية التأكيد على استخدام أساليب الإدارة الاقتصادية للارتقاء بمستوى أداء الخدمات التعليمية وتقديمها طبقًا للمعايير الدولية الحديثة .

- العمل على إعداد خريطة مستقبلية واضحة تحدد المعالم التي يتحدد .من خلالها الأدوار المخصصة للجمعيات الأهلية في مجال التعليم لكي تستطيع المشاركة في تطوير العلم .

- تأكيد ثقافة الجودة الشاملة في نظام مؤسساتنا التعليمية من خلال تطبيق المعايير العالمية في جميع العناصر التي تتكون منها المنظومة التعليمية.

- أهمية الاستفادة من مستجدات العصر والتكنولوجيا الحديثة والمعلومات المتطورة في توفير مصادر تعليم جديدة.
- ضرورة تطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس والتقييم .
- دمج بنك المعرفة في العملية التعليمية وتعزيز بناء الشخصية كأساس للهوية والمواطنة .
- تنمية شخصية الطالب والتأكيد على التوسع في النشر العلمي وبراءات الاختراع والارتباط بمشروعات التنمية الشاملة للدولة الوطنية .
- الاستمرار في تأهيل القاعدة المجتمعية لقبول التجديد والتطوير التعليمي في مختلف مراحل التعليم قبل الجامعي والجامعي مع دعم مسيرة تطوير العقل المصري .
- تحديث آليات بناء المواطن في سياق متطلب الجامعة عبر مقرر التفكير النقدي وتنمية مهارات الطلاب في حل المشكلات والقدرة على الحوار والمساءلة والنقد والتحليل، مع مشروع ريادة الأعمال .
- إعداد خريج عصري مسلح بالمهارات والمعارف، مؤهل للمنافسة في سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي كضمانة لاستعادة ريادة الشهادات الجامعية المصرية بكل كفاءاتها العلمية .
- تشجيع حوافز الابتكار مع قدوم الثورة الصناعية الرابعة، والاستعداد بوظائف مستقبلية، ومن ثم القيام ببرامج التدريب التحويلي لعدد كبير من الخريجين للتأهل لسوق العمل .
- تعزيز الفكر الابتكاري للشباب، وتعظيم مشاركاتهم في التحديث والتطوير وإعلاء قدرات التفكير لديهم مع التوسع في اهتمام الجامعات بتطوير بناء الشخصية للطلاب، من كافة النواحي بما يوسع مداركهم تجاه المشكلات وسبل حلها .
- احترام التنوع والاختلاف وقبول الرأي والرأي الآخر كذلك تعظيم دور البحث العلمي كقاطرة وطنية للتقدم، وربطه بسوق العمل، بما يتطلب دعم المؤسسات المجتمعية ورأس المال الوطني في تأهيل الجامعات كبيوت خبرة للمجتمع الصناعي .

- تفعيل أخلاقيات البحث العلمي في حركة الترقيات وتطبيق العقوبات القانونية في حالة الإخلال بالأمانة العلمية وضمان حقوق الملكية الفكرية مع التوجيه لقطاع الآداب والعلوم الإنسانية لمواكبة اتجاه الدولة الوطنية نحو الابتكار .
- التجديد البحثي والإبداع في موازاة التكرار والنمطية والاجترار في غياب خرائط بحثية هادفة للمشاركة في قطاع التنمية والمشروعات المستقبلية .
- تشجيع روح الفريق العلمي في الدراسات النظرية الأكاديمية وأهمية تبادل التجارب والخبرات المتنوعة مع تطوير التعليم الفني بخبرات مصرية.

تعد **خدمات الإرشاد المهني** جزءاً أساسياً من التعلم المستمر مدى الحياة، وهناك طموح لجعلها متاحة باستمرار لترافق خيارات التعليم المستمر الأخرى، ويتطلب ذلك نهجاً يخرج من إطار الرؤية قصيرة الأمد للمساعدة بقرارات تعليمية وتوظيفية آنية فقط لتشمل تطوير قدرة الناس على إدارة مسيرتهم المهنية طيلة حياتهم من خلال مساعدتهم في التخطيط للعمل واكتساب مهارات تزيد من قابلية التوظيف. يجب أن ينظر إلى الإرشاد المهني المستمر مدى الحياة على أنه نظام متناغم يلتقي به أصحاب مصالح متعددون يقوم كل منهم بدور ويكملون بعضهم البعض. وفي الوقت الذي يجدر بالحكومة أن تلعب دوراً رئيساً في قيادة هذه الأجندة، والحوكمة، والتواصل، والتشاور مع أصحاب المصالح، وتطوير السياسة، ووضع المعايير، وتطوير وتقديم الخدمات، بيد أنها لا يجب أن تكون المزود الوحيد حيث يشمل أصحاب المصالح الآخرين أرباب العمل وممثليهم، والمؤسسات المنفردة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التطوعية والمجتمعية فكل جهة من هذه الجهات لديها ما تقدمه لتوفير خدمات الإرشاد المهني مدى الحياة.

إن أحسن هذا النظام الأداء، فسوف يعالج قضايا المهارات من جذورها في المنطقة وقابلية التوظيف والتي تم التعبير عنها في الخطط المتنوعة ويمكن لهذا النظام أن يساعد صانعي السياسات على تحقيق عدد من أهداف السياسات المشتركة:

- **استثمار كفؤ في التعليم والتدريب :**

يزيد الإرشاد حول التعليم والعمل نسب المشاركة في التعليم بعد المرحلة الإلزامية بما فيها التعليم المهني والتدريب أثناء العمل من خلال توفير المعلومات للشباب، ونصحهم حول الفرص والمهارات التي يحتاجها أصحاب العمل وآلية صنع القرار وكيفية تعبئة الطلبات. وبفضل الإرشاد المهني، ترتفع نسب إكمال التعليم والدورات التدريبية فيتحقق اتساق أفضل بين اهتمامات الأفراد وقدراتهم والفرص التعليمية مما يقلل من التكاليف والآثار السلبية المترتبة على التسرب المبكر.

- **كفاءة سوق العمل :**

يتحسن الأداء في العمل والحافزية، وترتفع نسب الاستمرار في العمل، ويقل الوقت المهدور في البحث عن عمل والبطالة، حيث يتحقق هذا الهدف من خلال تحسين الاتساق بين قدرات الأفراد واهتماماتهم وفرص العمل المتوفرة، ورفع الوعي باتجاهات التوظيف الحالية والمستقبلية وفرص التعليم بما فيها التوظيف الذاتي والريادة، وأخيراً من خلال التنقل الجغرافي والوظيفي .

- **التعلم مدى الحياة** :

تيسير التنمية الذاتية وقابلية التوظيف للجميع من خلال الانخراط المستمر في التعليم والتدريب، ومساعدة الناس في إيجاد الطريق الأنسب لهم عبر مسيرات تعلم متنوعة ومرتبطة في آن، وتحديد مهاراتهم القابلة للنقل وتفعيل تجاربهم التعلمية الرسمية وغير الرسمية.

- **الاندماج الاجتماعي :**

دعم الاندماج التعليمي والاجتماعي والاقتصادي، وإعادة دمج جميع الأفراد والمجموعات وخصوصاً أولئك الذين يعانون من صعوبات في الوصول إلى المعلومات وفهمها حول التعليم والعمل، مما يؤدي إلى الاندماج الاجتماعي والانخراط في المجتمع المدني والتقليل من البطالة على الأمد البعيد وكسر دورات الفقر وقد تشمل هذه المجموعات ذوي الإعاقات والناس القادمين من المجتمعات الريفية والنساء.

- **المساواة الاجتماعية :**

مساعدة الأفراد على التغلب على عوائق النوع الاجتماعي، والعرق، والعمر، والإعاقة، والمستوى الاجتماعي، والعوائق المؤسسية من أجل التعلم والعمل عبر توفير دعم مختص. ويلعب الإرشاد حول التعليم والعمل دوراً مهماً في مساعدة الناس على فهم الفرص وكيفية الوصول إليها والحقوق التي تتوفر لهم، وكسب التأييد لقضايا بعض المجموعات الأقل حظاً في سوق العمل بالنيابة عنها مثل ذوي الإعاقات.

- **التنمية الاقتصادية :**

دعم ارتفاع نسب المشاركة في العمل وتحسين مهارات القوى العاملة من أجل اقتصاد ومجتمع قائمين على المعرفة.

- **تحسين صورة ومكانة مراكز التدريب والتعليم المهني والتقني :**

هناك ظاهرة منتشرة في العالم، إلا أنها أكثر حدةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي انتشار أفكار سلبية ونظرة تقلل من شأن مراكز التدريب والتعليم المهني والتقني. وعلى الرغم من أن معظم الطلبة الذين يتخرجون من التعليم الأساسي في بعض دول المنطقة ينتقلون إلى التعليم الثانوي التقني أو المهني، فمن المعروف أن هؤلاء الطلبة لا يتخذون هذه الخطوة بناءً على رغبتهم بل بسبب تحصيلهم المتدني، أي أنهم مصنفون على أنهم "ضعيفو الأداء "حتى قبل دخولهم إلى مراكز التدريب والتعليم المهني والتقني، ومن هنا تبدأ حلقة مفرغة من الأداء الضعيف والجودة المتدنية وضعف الاعتزاز بالنفس. لهذا السبب، يُنظر إلى مراكز التدريب والتعليم المهني والتقني على أنها تعليم من الدرجة الثانية، ومن الصعب استقطاب الشباب من المستوى المناسب وهو ما يفسر عدم تقدير أرباب العمل لمخرجات هذا النظام في معظم الأحيان. إن حكومات المنطقة مدعوة لتطوير حملات وبرامج شاملة لتغيير هذه الأفكار السلبية .

<u>أليات التنفيذ و تحقيق التكامل وتوحيد مسار التعليم وسوق العمل بما يؤدي الى تطوير التعليم وتطوير سوق العمل ايضاً كالتالي :</u>

1. **وجوبية التحفيز في جميع المراحل الدراسية**

يجب ان يتم تطبيق اليات جديدة في التعليم تدمج التعليم بالواقع واحتياجاته وان يكون التعليم ملامس لاحتياجات ومشاكل واحتياجات المجتمع مهما كان الواقع صعب ومر ولكنه افضل في الخيال الجميل الذي لا يلامس الواقع .
ولتحقيق ذلك يجب ان يتم انشاء جمعيات طلابية في جميع المدارس وفتح المجال لجميع الطلاب للانخراط في جمعية طلابية وتكون كل جمعية متخصصة في مجال معين مثلاً مجال الطب – الهندسة – القانون – الزراعة – الصناعة – التجارة – الاختراعات العلمية – الشعر والقصة – الترجمة – التدريس- الميكانيك – الطاقة – الامن – الجيش ....الخ من التخصصات) .

بحيث يتم ربط الطلاب من سنوات دراستهم الاولى بمسارات العمل ويؤدي الى انخراطهم مبكراً في مسار محدد من مسارات سوق العمل وبناء على ذلك يتم تحديد احتياجات كل مسار وتغطيتها فالتخصصات العلمية مثلاً يتم منح المنخرطين فيها دروس اضافية لتقوية التخصص لديهم ورفع قدراتهم ومهاراتهم والتخصصات الادبية يتم منحهم دروس اضافية في الجوانب الادبية لرفع قدراتهم ومهاراتهم في تخصصاتهم ويستمر الطالب منذ بداية مراحلة الدراسية وهو يسعى لتحقيق هدف واضح ويكون تحديد ذلك الهدف من البداية حافز له لتحبيب التعليم للطالب وتحوله من مجرد الزام واجبار الى متعه واختيار.

2. التطبيق العملي

بعد ان يتم توزيع الطلاب في جميع المدارس والجامعات في جمعيات تخصصية بحسب ميول كل طالب يتم اكساب الطلاب معلومات ومهارات عملية ولايمكن ان يتحقق ذلك الا بالتطبيق العملي في الواقع فيتم مثلاً اعداد برنامج زيارة لاشخاص ناجحين في تخصصاتهم فمثلاً الذين يرغبون بالتخصص في الطب يتم تحديد زيارة لطبيب الى المدرسة للقاء اعضاء جمعية الطب في المدرسة وشرح قصة نجاحه واليات عمله ثم ايضاً تنفيذ زيارات ميدانية الى مستشفيات للاطلاع عن كثب عن هذا التخصص ممايحبب للطلاب الانخراط فيه وبذل اقصى الجهود الممكنه للحصول على المعلومات والمعارف المرتبطة بهذا التخصص وكذلك يتم تنفيذ نفس الالية لجميع التخصصات الاخرى (الهندسة – التجارة – القانون – الزراعة – الصناعة – الادارة – الطاقة – الميكانيك – الطاقة ...الخ من التخصصات)
ولايكون هذا البرنامج التطبيقي لمره واحدة بل يكون برنامج طوال العام وفقاً لجدول زمني محدد بحيث يتم تغطية كافة الاقسام في جميع التخصصات طوال المرحلة الدراسية بحيث لايستكمل الطالب دراسته الا وهو ملم بكافة تفاصيل التخصص الذي يرغب الانخراط فيه .

3. تنظيم التوزيع بحسب الاحتياج

يستلزم ان يتم الترويج لجميع التخصصات في سوق العمل بشكل متوازن وان يتم توزيع الطلاب في مسارات العمل وفقاً لنسبة الاحتياج الوطني العام ووفقاً لاستراتيجية التعليم الوطنية بحيث لايتم تركيز وتجميع معظم الطلاب في تخصص محدد واغفال التخصصات الاخرى بسبب قصور او ضعف في الترويج للتخصصات الاخرى بل يستوجب ان يتم الترويج لها بشكل جذاب وحافز ليتوزع الطلاب في جميع التخصصات بشكل طوعي بحيث يتم توزيع الطلاب في جميع المدارس بنسب مؤية محدده تتوازن تلك النسب مع نسبة الاحتياج لهذا التخصص فيتم رفع نسبة التخصصات النادرة والتي يحتاج المجتمع والدولة لتغطيتها ويكون ذلك بالية علمية قائمة على الدراسات الاجتماعية للميول الانسانية لكل طالب وتحفيزه للوصول الى هدفه وتخصصه دون اجبار او اكراه بحيث يتخرج جميع الطلاب ولهم هدف محدد يتوازن ويتوافق مع نسبة الاحتياج الوطني للتخصصات الراغبين الانخراط فيها .

4. تحفيز مسارات التعليم لتغطية الاحتياج

يجب ان تستوعب استراتيجية التعليم الوطنية جميع مسارات التعليم وجميع الطلاب في جميع المدارس والجامعات بلا استثناء لتغطية الاحتياج الوطني بالتخصصات المطلوبة بمهاره جيدة وباعداد تغطي الاحتياج لها .

وان لايترك ذلك فقط للاختيار العشوائي بل يتم منح المميزات لجذب اكثر عدد من الطلاب لتخصصات معينه لها احتياج كبير للمجتمع والدولة وعلى سبيل المثال لا الحصر تخصص الزراعة يلاحظ ان هناك احجام لانخراط الطلاب بهم رغم احتياج المجتمع والدولة لهذا الاختصاص بجميع اقسامه ويحجم معظم الطلاب في الانخراط في المجال الزراعي بسبب مبرر البعض بانها تستلزم بذل جهد أكبر من التخصصات الاخرى ويستوجب لتصحيح هذا الخلل ان يتم منح الحوافز المناسبة لجذب عدد كبير من الطلاب ومنها على سبيل المثال لا الحصر منح الطلاب في المدارس شتلات زراعية مجانية للزراعة و تنفيذ زيارات ميدانية لمزارع نموذجيه للتحفيز .

وفي الجامعات يستوجب منح حوافز جيدة كما هو مطبق في معظم دول العالم والذي تقوم بمنح خريجي كليات الزراعة قطع ارض صالحة للزراعة بشكل مجاني ويتم صرفها من اراضي الدولة واشراكهم في عمليات اصلاح الاراضي الزراعية ومنحهم التسهيلات الممكنه من ماء وبذور وقروض ميسره تمكنهم من زراعة تلك الاراضي المصروفه لهم .وكذلك جميع التخصصات الاخرى يتم تحفيز الطلاب للانخراط فيها بحسب الاحتياج .

5. وجوبية ربط جميع الوزرات والمؤسسات بما يوازيها من كليات الجامعات

من اهم اسباب اختلالات التعليم هو عدم ربط جميع كليات الجامعات العامة والخاصة بالوزارات والمؤسسات العامة والخاصة فكل وزارة ومؤسسة تصنع استراتيجتها بعيداً عن التعليم والبحث العلمي مما يؤدي هذا الى تخلف هذه المؤسسات وتكلسها ويفترض ان يتم تحديث ليات عملها بشكل مستمر ومثمر ولن يتحقق ذلك مالم يتم ربطها بالجامعات والكليات وان يتم اصدار قرار ملزم بالربط ولا يتم اعتماد اي كلية او جامعة مالم يكون لها علاقة تربطها مع الوزارة او المؤسسة في القطاع العام او الخاص وكذلك لا يتم اعتماد خطط وموازنات اي وزارة او مؤسسة الا اذا التزمت بالربط مع احدى الكليات ذات نفس التخصص فمثلاً كليات الحقوق يستوجب ان يتم ربطها مع وزارة العدل وجميع مؤسسات القضاء و المحاماة وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بتخصصها والربط المقصود بها هنا ليس فقط ربط قيادات الكليات بقيادات الوزارات والمؤسسات بل ربط جميع طلاب تلك الكليات بجميع تلك المؤسسات مما يعزز من الالمام بمهامها بحيث لايتخرج الطالب الا وقد حدد تخصصة في قسم يرغب التخصص فيه هل في القضاء ام النيابة العامة ام المحاماه وبما يؤدي الى تقليل الوقت والجهد الذي يتم تبديده من قبل جميع الخريجين لعدم تحديد هدفهم في وقت مبكر وعدم المامهم بمهام كل مؤسسة ذات علاقة بتخصصهم بالاضافة الى ان ذلك الربط يوزع الخريجين على جميع المؤسسات ذات العلاقة بحسب الاحتياج ولا يكدسهم في قسم محدد واغفال اقسام اخرى ذات اهمية

6. تصحيح نظام القبول في الجامعات

من اهم اسباب اختلالات منظومة التعليم هو بسبب الاستخدام الخاطيء والمعكوس لاليات القبول في الكليات حيث يخضع القبول في الكليات بمعادلة شاذة وخاطئة مبنية على اسس تتناقض مع واقع واحتياجات الدولة والمجتمع فيتم رفع المعدلات والمستوى الدراسي لقبول الطلاب في التخصصات العلمية ويتم تخفيض نسبة القبول والمستوى الدراسي في التخصصات الانسانية بما يؤدي الى خلل في تغطية احتياجات المجتمع والدولة من الطلاب فنجد بسبب هذا الخلل الاف الخريجين على رصيف البطالة لانهم اضطروا للانضمام الى كليات انسانية بالرغم من ان رغباتهم في كليات علمية وكان العائق لذلك هو الشروط والمعايير الخاطئة فمثلاً طلاب كانوا يرغبون في دخول كلية الطب ولم يوفقوا في الانضمام لها بسبب الشروط القاسية والمجحفة ويتسبب ذلك في خلل في ميزان الاحتياج فنجد جميع المستشفيات تحتاج لعدد كبير من الاطباء ولا يوجد العدد الكافي لتغطية الاحتياج بسبب ذلك الخلل وبسبب ان عدد كبير من الطلاب اضطروا لدخول كليات انسانية مخالفة لرغباتهم وتكدسوا في ارصفة الشوارع والبطالة لارتفاع عددهم وتشبع تخصصاتهم بينما هناك احتياج كبير في تخصصات اخرى تم حرمانهم منها بسبب خطأ اجراءات القبول والتسجيل .

ولمعالجة ذلك يستوجب ان يتم تصحيح اليات القبول في جميع الكليات ويتم ربطها باحتياجات سوق العمل ويتم عكس هرم القبول بحيث يتم تخفيض نسبة القبول لجميع الكليات العلمية ورفعها في الكليات الانسانية وبحسب الاحتياج الفعلي لها في الواقع العملي .

7. تحديث مناهج التعليم وتطوير سوق العمل

اذا ماتم ربط التعليم بسوق العمل وتحول التعليم من مناهج نظرية الى تطبيق عملي سيتم التطوير المستمر لمناهج التعليم بما يتواكب مع سوق العمل وسيتم اضافة تخصصات جديده وتطوير التخصصات الاخرى وعلى سبيل المثال تخصص الطاقة الشمسية لايوجد هذا التخصص حالياً ولايوجد منهج يوضح هذا المجال الهام الذي يغطي احتياجات عدد كبير من افراد المجتمع للطاقة منها لو تم ربط مناهج التعليم بسوق العمل سيتم استحداث مواضيع ومناهج واقسام متخصصة في الطاقة الشمسية لاكساب الطلاب المعارف والمعلومات والمهارات اللازمة في هذا المجال الهام وبما يؤدي الى تغطية احتياج سوق العمل بالكادر المؤهل المتخصص في هذا المجال وكذلك جميع المجالات .
كما ان ربط التعليم بسوق العمل سيؤدي الى مواكبه مناهج التعليم للتطورات والتحديث الحاصل في سوق العمل ومناهج التعليم فبنظرة فاحصة نجد ان معظم مناهج التعليم الحاليه في المدارس والجامعات مناهج قديمة يستوجب تحديثها لتتوائم مع التطورات الهائلة فمن غير المعقول ان يتم تعليم مناهج تم تأليفها في سبعينات وثمانينيات القرن الماضي والزام الطلاب بها رغم مضي اكثر من اربعين عام تقريباً عليها وخصوصاً المواد العلمية الذي تتطور باستمرار . لذلك يجب ان يتم تحديث جميع مناهج التعليم بما يتواكب مع التطورات العالمية وخصوصاً في المواد العلمية من جميع النواحي المواد وايضاً اليات ووسائل التعليم وبربط التعليم بسوق العمل سيتم ايضاً تحديث سوق العمل باستمرار لمواكبة الجديد والمستجد وعدم التقوقع في نظريات واليات عمل قديمة .

8. تطوير البحث العلمي في الواقع العملي

بربط التعليم بسوق العمل سيتحول الطلاب في المدارس والجامعات الى باحثين ومطورين لسوق العمل فيتم معالجة كثير من الاختلالات التي تعترض جميع مجالات سوق العمل وتطورها وتكسب الطلاب مهارة وخبرة كبيرة تؤهلهم ليس فقط لمعرفة احتياجات سوق العمل واليات عملها بل وتطويرها ويتحول سوق العمل الى مجال بحثي مستمر للطلاب وهنا اتذكر في احدى المؤتمرات العلمية الهامة عن سوق الدواء انه تم استعراض دراسة احصائية اوضحت ان اكثر من 80% ثمانين في المائة من سوق الدواء العالمي تحتكرها بضع شركات عالمية بسبب سيطرتها على المراكز البحثة الدوائية العملاقة فبسيطرتها على البحث العلمي سيطرة على وسائل الانتاج والتطوير .

وبالمثل لو تم تطوير البحث العلمي في جميع المدارس والجامعات لتحول جميع الطلاب الى باحثين وخلايا نحل مجتهدة في جميع التخصصات وتحولت المدارس والجامعات الى مراكز بحثية مرموقه وتم تصحيح ومعالجة كثير من المشاكل والمعيقات التي تعترض سوق العمل وتعطله ببحوث تخصصية هامه يتطور بها الجميع التعليم وسوق العمل ايضاً

وتتحول الجامعات الى مراكز بحث علمية لجميع الوزارات والمؤسسات تكتشف وتشخص الاخطاء وتقترح المعالجات لها ويتحول التعليم وسوق العمل الى تروس هامه في ماكينه عملاقة اسمها المجتمع تتحرك بشكل كامل لتحقق نهضة مجتمعية وقفزة حضارية تنتشل الجميع من القاع الى القمه .

نطالب وبالحاح بسرعة اعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية للتعليم وربطها بسوق العمل وبما يؤدي الى تطوير التعليم وتحديث سوق العمل الذي يشكو من انخفاض الجودة وانعدام الثمرة وتحولت مؤسسات التعليم الى مؤسسات خيالية بعيدة عن الواقع المعاش وافتقد جميع الطلاب في وطني للرغبة والحافز في التعليم لانه لا ثمره منه فيتعلم في المدارس والجامعات مناهج ونظريات تختلف عن ماهو مطبق حالياً في الواقع العملي ولاتغطي احتياجاته والمفترض ان يتم اعادة النظر في ذلك والربط الفوري بين التعليم وسوق العمل والزام جميع مؤسسات التعليم بالتنسيق والربط مع جميع اجهزة الدولة والمؤسسات العامة والخاصة وبمايؤدي الى انخراط الجميع في تطوير سوق العمل وتغطية احتياجه بالخريجين ذوي مهارة ومعارف ومعلومات جيدة يطوروا بها سوق العمل ومؤسسات القطاع العام والخاص وازاله السور والعائق الكبير الذي يقطع فيما بين التعليم وسوق العمل والذي حول التعليم الى مجال انفاق وتكاليف لافائدة منه وعطل سوق العمل لغياب الكوادر الوطنية الكفؤة والمؤهلة.

ثانيًا الثقافة والاعلام في الجمهورية الجديدة :

ما كان يجب علينا ان نغفل عن اهميه الثقافة والاعلام حيث انهم دائما المحوران الاساسيان لإنجاح أي مبادرة نابعه من ثقافه القيادة السياسية وادراك الشعب ، وإخراج الاعلام له في اطار الحوار المجتمعي المطروح نستعرض اهم نقاط تعزيز الثقافة والاعلام

الموضوع:

تعبر دائما ثقافه الشعب عن مدي الوعي الحقيقي الكفيل في إنجاح أي مبادرة او حراك حقيقي لبناء جمهوريتنا الجديدة ، ولتعزيز ثقافه شعبنا السياسة والاجتماعية والرياضية والحفاظ علي وحدته وحمايته من الاختلاف والفرقة واستغلالا للحوار الوطني ووحده الصف

نري انه خطوات تعزيز الثقافة تتمثل في بناء الاخلاق أولا التي تمكن الفرد من التفرقة بين المناهج صالحها وطالحها

وتلك الخطوات تتمثل في :

- توحيد منهج تربوي ثقافي بالتعاون بين الازهر والكنيسة وأساتذة الجامعات للخروج بمنهج ثقافي موحد لا يختلف عليه احد يحفظ شبابنا من الاختلاف والانسياق في طمس الهوية المصرية الوطنية .

- ان يقر ذلك المنهج رسميا في كافه مؤسسات الدولة (الاعلام - صناعه السينما – المساجد -الكنائس -الأندية الرياضية - دور الثقافة) بحيث لا يناقض منها احد فيحدث خلل في بناء وتكوين شخصية الفرد

- تعزيز دور قصور الثقافة ووضع ميزانيه مخصصه لها حيث انها تعد من اهم القلاع الأساسية في رفع المستوى الثقافي وتوجيه الوعي القومي للجماهير في مجالات السينما والمسرح والموسيقى والأدب والفنون الشعبية والتشكيلية وفي نشاط الطفل والمرأة والشباب وخدمات المكتبات في المحافظات .

- جعل النشاطات الثقافية والتربوية من المواد الأساسية التي يحدد عليها مجموع الطلبة بالمدارس بدل من كونها نشاطات ثانويه لا يتم الاهتمام بها.

- زيـاده حمـلات الـوعي لـدي الآبـاء والامهـات عـن اهميـه الثقافـة فـي حيـاه ابنـائهم ومـدي تأثير دعمهم علي انشاء مجتمع رائد في المستقبل

***يعـد الـدور الأساسـي فـي دعـم أي بنـاء ثقـافي فـي المجتمـع هـو الاعـلام بأشـكاله المقروءة والمرئية ولذلك نري انه من الجيد ان :**

- يـتخلص الاعـلام مـن ظـاهره تقسـيم المجتمـع وتفريقـه الـي طوائـف وتيـارات ونحـن علـي مشارف حوار وطني واحد

- ان يلتـزم الاعـلام بـالمنهج الثقـافي المشـار اليـه لتعزيـز بنـاء جيـل جديـد يعمـل علـي تعزيـز النمو الاقتصادي والحراك السياسي السليم

- فـرض رقابـه علـي كافـه الاعمـال المسـموعة والمرئيـة لضـمان خلوهـا مـن معـرقلات البناء والوحدة الوطنية

- اطـلاق حريـه التعبيـر عـن الـراي وفـتح المنـابر الإعلاميـة لكافـه الطوائـف دون التضـييق علـي تيـار او معـارض بعينـه للاسـتفادة مـن الـراي والـراي الاخـر فـي بنـاء جمهوريتنـا الجديدة .

- حريـه الاعـلام والاهتمـام بالثقافـة حيـث أنهـا تعـد دائمـا مقياسـا وحجـرا أساسـيا لبنـاء مجتمـع متوافق ومتصالح مع حوار وطني شامل يهدف لبناء جمهوريتنا الجديدة .

المحور الاجتماعي

اولاً مواجهة الغلاء والاحتكار والسيطرة على الأسواق

أولاً: أسباب الأزمة:

أسباب مفتعلة: وتتمثل في جشع التجار وإحتكار الأسواق والتلاعب بالأسعار بصورة مبالغ فيها، وانتهاز فرص إرتفاع العملة الأجنبية أو قلة المعروض ورفع السلع بصورة مبالغ فيها ليس فقط لتعويض الخسارة ولكن لجني مكاسب طائلة.

أسباب غير مفتعلة: وقد تمثلت في الفترة الماضية جراء جائحة كورونا المستجد وما نتج عنها من تبعيات اقتصادية إطاحة باقتصاديات العالم ومن ضمنها الدول الكبرى ولقوة الأقتصاد المصرى؛ استطاعت إمتصاص آثارها السلبية ولم نشعر بأي نقص في السلع التموينية علي عكس كثير من الدول العظمى ثم تأتي علينا أزمة الحرب الروسية الأوكرانية ومازال الاقتصاد المصرى ثابت القدمين يستطيع التحمل والمواجهة بعكس دول أخرى.

ثانياً: آثار الأزمة:

سلبيات على اقتصاد الدولة: احتكار الأسواق من قبل بعض التجار بحيث يتم شراء السلع بكمية كبيرة وتخزينها من أجل إفتعال نقص السلع ويبدأ في زيادة الأسعار-المخزونة والمتراكمة-بصورة مبالغ فيها لتحقيق مكاسب طائلة؛ مما يدفع الدولة بتكلفتها استثمارات طائلة لشراء السلع التي تم حجبها من الأسواق وتصبح في حالة حرب مع جشع التجار.

سلبيات على المواطن: يبدأ المواطن في التعامل مع الوضع المفروض عليه من قبل التجار ويشتري السلع بأي ثمن؛ من أجل توافر الغذاء لأسرته مما يترتب عليه وجود خلل في مستوي المعيشة ويصبح ما يشغل رب الأسرة. كيفية تدبير الأموال اللازمة للمعيشة مما يدفعه للتنازل عن بعض الأشياء الأخرى أو نزول مستوي المعيشة عن المعتاد عليه ولا يجد أمامه سوي الدولة والحكومة ليصب غضبه عليها ويلقي عليها كل اللوم.

ثالثاً: حلول الأزمة:

- زيادة وعي المواطن من خلال حملات إعلامية توعوية.
- تنسيق وتكاتف كافة المؤسسات والأجهزة المعنية بضبط حركة الأسواق والأسعار.
- إعادة نظر الدولة فى فرض الضرائب والرسوم الجمركية على المواد الغذائية مثل ضريبة القيمة المثضافة 14%.

- مراقبة الصادرات والواردات للمواد الغذائية وعمل شمول تجاري على غرار ما تم فى عملية الشمول المالي.
- شن مراقبات صارمة للأسعار والتصدي للتجار فى جميع الأسواق.
- خلق آليات جديدة لتيسير عملية مراقبة الأسعار بالأسواق.
- وجود هامش ربح مسموح به ولا يتعداه أحد.
- وتفعيل دور أجهزة (حماية المستهلك، المنافسة، منع الممارسات الإحتكارية)؛ والإستفادة ممن يتمتعوا بالضبطية القضائية، لانتفاء صفتهم ودورهم أمام هذا نظام الاحتكار.
- ووضع عقوبات مُغلظة للتجار المتلاعبة بالأسعار.
- الاهتمام بسرعة تفعيل موضوع المحليات.
- التطرق إلى التعديل أو الإصلاح التشريعي.
- استصدار تعليمات – تنبيهات - شديدة اللهجة - من السيد رئيس الجمهورية أو السيد رئيس مجلس الوزراء لإلزام التجار بعدم التخزين، وإتاحة السلع للعرض.
- توجيه السيد رئيس الوزراء أو السادة الوزراء المعنيين بإجراء معارض تموينية على غرار (معرض أهلاً رمضان) على سبيل المثال وليس الحصر، والتنسيق مع أصحاب الهايبر ماركت لإجراء عروض تخفيضية تسهيلاً على المواطن (سلعتين بسرع سلعة).
- التوسع في إنتشار وتأسيس أسواق الجملة والحد من أسواق التجزئة، ولعل تكون هذه الخطوة؛ في ضوء إجراء الشمول التجاري.

ثانيًا تحفيز المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص .

جهود التنمية في مصر لا ينكرها رشيد ، تتضافر جهود مؤسسات وهيئات الدولة ومنظمات المجتمع المدني في المشروعات المتنوعة في كافة المجالات لتحقيق تلك التنمية ، وفي عمليات تلك الجهود تستفيد شركات القطاع الخاص بتنمية اعمالها والمساهمة الغير مباشرة من خلال انشطتهم التجارية في التنمية .

ولكن ، ليس هذا النموذج للشراكة هو الوحيد الذي يحقق عائدات على مؤشرات التنمية ، وإنما يوجد نموذج أخر يحقق عائدات أفضل على مؤشرات التنمية يتمثل في تحويل شركات القطاع الخاص لأحد كيانات المجتمع المدني ، من خلال إعادة صياغة لمفاهيم المسئولية الاجتماعية لشركات الخاصة في مجتمع الاعمال وفي تصحيح نظرة الدولة لممارسات ذلك النشاط .

ففي ضوء إعلان الدولة عن عام 2022 بإعتباره عام المجتمع المدني ، فإن الدولة بذلك تكون قد أبدت إستعدادها للتطوير اللازم لنشاط منظمات المجتمع المدني ، وهنا تكون الفرصة سانحة لإدخال حوالي 180 الف شركة مساهمة في جهود التنمية المباشرة، وأيضا عدد يقارب المليون كيان أخر من شركات الأشخاص ليس لهم مجال أو إمكانية أو خبرة في المساهمة الاجتماعية لإقتصار التشريعات القانونية للمسئولية الاجتماعية على شركات الأموال دون شركات الأشخاص .

الأمر الذي يستلزم المسارعة في وضع قانون تحفيز المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص على الأجندة التشريعية للبرلمان بغرفتيه تتماشي فلسفته مع تطور ممارسات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص مع التطور الحاصل في هذا النشاط في الإقتصاديات الكبرى ، الذي انتقل تطبيقه من فلسفة (المسئولية الاجتماعية للشركات- Corporate Social Responsibility) والتي تعرف إختصاراً (CSR) إلى (صناعة القيمة المشتركة – Creating Shared Value) والتي تعرف إختصاراً (CSV) .

وليجئ هذا القانون معبراً عن تلك الفلسفة فيجب أن يراعى فيه ثلاثة محاور بصفة أساسية :

1- إنشاء جهة تابعة للدولة لتنظيم وتوجيه ووضع الخطط الدورية لهذا النشاط تتماشى مع المراحل التي تسير فيها خطط التنمية بالدولة وبما يحقق مصالح أنشطة الشركات بحل المشكلات الاجتماعية التي تواجه نمو أنشطتهم .
2- وضع أليات قانونية محفزة أكثر مرونة من فكرة التبرع فقط - دون الإدارة والمراجعة والرقابة- لشركات الأموال المعمول بها الأن في قانون الشركات المساهمة ، وفتح الباب لشركات الأشخاص للدخول في جهود التنمية لأول مرة .
3- إعتبار أموال وأصول نشاط المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص مالاً عاماً لضمان عدم التلاعب أو سوء إدارة تلك الأموال من كافة كيانات المنظومة.

فإذا ما توافرت الإرادة السياسية لنزول الشركات كلاعب أساسي يمتلك المهارات والخبرات والمال مع فريق كيانات المجتمع المدني في مباراة التنمية ، فستجد تلك الإرادة الدستور المصري داعما لها بالمادة 36 من موادة ، والتي تلزم الدولة بتحفيز القطاع الخاص على تحمل مسئوليته الاجتماعية تجاه الاقتصاد والمجتمع .

كما ستجد تلك الإرادة الشركات الكبرى نفسها داعمة لها لتتفادي التكلفة المرتفعة لإدارة ذلك النشاط التي تستلزم إنشاء كيان اخر (جمعية / مؤسسة أهلية) لتفادي العراقيل القانونية الموجودة بالقانون الأن، وكذلك جماعات الاعمال التي تواجهها مشكلات إجتماعية في تطوير انشطتها .

كما أيضا ستجد تلك الإرادة دعما من المؤسسات الدينية ، لإن فلسفة ال CSV هي نفسها ممارسة سيدنا عثمان بن عفان في نشاطه ، الذي وفر فيه موارد الري عند إنشاء نموذج الدولة في عهد النبي ص بشرائه (بئر أروما) والذي هو أساس وقف عثمان بمكة المكرمة الذي أستمر إنتاجه لأكثر من 1400 سنة .